جذور النخبة الاقتصادية الجديدة في السودان ـ الجزء الثاني

(النخبة الاقتصادية في السودان بعد 1975)

**د. حافظ أحمد عبد الله إبراهيم، أستاذ الدراسات العليا بجامعة بحري، مادة الاقتصاد السياسي، وصاحب أطروحة (جذور النخبة الاقتصادية الجديدة في السودان )، بالإضافة إلى عدد من الإسهامات المعرفية.**

## تكوين النخب الاقتصادية في الفترة ١٩٧٥م - ٢٠٠٠م :

شهد السودان تحولاً جذرياً في التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخب الاقتصادية في الفترة ٧٥ - ٢٠٠٠م حيث فسح المجال في تلك الفترة لقيام نخب اقتصادية حديثة أنتجت الجيل الأول منها من القوى التقليدية التي كانت أكثر احتكاكا بالمستعمر ومؤسساته بجانب الأرستقراطية المدنية التقليدية التي برزت كنخبة اقتصادية وقوامها موظفي الدولة وضباط الجيش وقيادات الخدمة المدنية كما برزت القوى الحديثة كنخبة اقتصادية سواء من خلال الأحزاب السياسية مؤسساتها أو أفرادها أو من علاقاتها بجهاز الدولة وعليه يجيء هذا الفصل متناولا لأهم ملامح التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية في السودان.

### ١ - ١ - ٣ التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخبة الاقتصادية الجديدة في الفترة من (٧٥ . ٢٠٠٠م) :

في يوليو ١٩٧١م شهد السودان تحولاً جذرياً في النخب سواء كانت السياسة أو الاجتماعية أو الاقتصادية فقد انحسرت الطائفية في شتى المجالات بالأمر الجمهوري الخامس ذا التوجه الاشتراكي في نظام الحكم والاقتصاد وعليه فقد قام النظام بمصادرة وتأميم استثمارات القطاع الخاص والنشاط التجاري والقطاع المصرفي

بأكمله، وقام بتفعيل وتسديد القوانين المقيدة للحركة الاقتصادية كما قام بالتحكم في تحديد سقوفات الأرباح وتشديد الرقابة على تحويلات العملات الأجنبية والتعامل فيها وتكثيف الرقابة على الأسواق وإقامة محاكم ميدانية لمحاكمة المتجاوزين لقوانين الأسعار. لقد فقدت البلاد جراء سياسات المصادرات عدداً مقدراً من الخبرات الموروثة في مجال التجارة الخارجية. إذ هاجر كثير من رجال الأعمال سودانيين وأجانب إلى خارج البلاد مثل سويسرا وإنجلترا واليونان ولم يبتعدوا كثيرا عن مجالات خبراتهم السابقة في التجارة التي مكنتهم من الاحتكار والسيطرة على صادرات السودان في الأسواق الخارجية من مواقعهم الجديدة، خاصة القطن والصمغ العربي والحبوب الزيتية ولذلك اندثرت النخبة الاقتصادية التقليدية التي حكمت وسيطرت على مجريات الاقتصاد السوداني منذ إعلان الاستقلال باعتبارها الوريث الشرعي للحكم الاستعماري، وباندثار تلك النخبة الاقتصادية ظهرت نخبة ثقافية واقتصادية قوامها التكنوقراط المتخصصين في كافة مجالات الوظائف والمهن وأساتذة الجامعات، ولو أردنا أن نؤرخ لحركة هجرة التكنوقراط إلى مايو لوجدنا أن الفترة المصاحبة لانتقال مايو من الصراع الداخلي واتجاهها لإرساء الحكم المؤسسي هي بداية الهجرة إليها. حيث إن جل الذين شاركوا في حكومة مايو كانوا من ذوي الالتزام أو شبه الالتزام التنظيمي. بمعنى آخر معظم الذين شاركوا انطلقوا من مواقف تنظيمية حزبية أو فكرية أو شخصية سواء كانوا شيوعيين أو اشتراكيين عرب. خلافاً لما كان سائداً في الحقب ما قبل مايو، إذ سيطرت على البلاد صفوة «نخبة» موروثة تنتمي إلى المؤسسات الطائفية التقليدية، هنا في مايو كانت بداية التحولات للنخبة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولو اخترنا إحدى الوزارات اختيارا عمديا «ليس عشوائيا» وقمنا بتحليلها لوجدنا الصورة أكثر تفصيلاً؛ فوزارة فبراير ١٩٧٧م والتي تميزت بكونها أول وزارة برئيس وزراء منفصل هو الرشيد الطاهر بكر والتي ضمت ٣٧ وزيراً منهم تسعة عسكريين « الباقر بشير محمد علي، مامون أبوزيد، زين العابدين عبد القادر، نصر الدين مصطفى، خالد حسن عباس، مصطفى عثمان حسن «وثمانية من أساتذة الجامعات « بشير عبادي، عون الشريف، عبد الله أحمد عبد الله، محمد هاشم عوض، حسن عمر، إسماعيل الحاج موسى، حسن عابدين، عثمان هاشم عبد السلام»

أما البقية فمعظمهم من التكنوقراط، وأبرز الأسماء منهم مأمون بحيري، منصور خالد، علي شمو، شريف الخاتم،، بونا ملوال، دفع الله الحاج يوسف، أحمد عبد الكريم بدري، يوسف ميخائيل نجيب، هارون العوض، كرم الله العوض، عبد الرحمن عبد الله، عبد الوهاب إبراهيم، عز الدين حامد، فرانسيس دينق، حسن أحمد يوسف، محمد طاهر حمد، ولو أجريت عملية إحصائية بسيطة ٢٤ ٢ ٪ من الوزراء عسكريين ٢٢ . ٢ ٪ من أساتذة جامعة الخرطوم ٤٠. ٥ ٪ من التكنوقراط ١١. ١ ٪ خليط من فئات « عمال، مزارعين، نساء وأفراد غير محددي الاتجاه» ولو وجهنا نظرنا إلى المواقع

التي أحتلها وزراء كل مجموعة لوجدنا أن أساتذة الجامعة والتكنوقراط شكلوا ٦٤٪ من الحكومة كما شكلوا عصب الحركة التنفيذية والسياسية والاقتصادية والتجارية والصناعية والزراعية والإعلامية لذلك نجد أن فترة مايو منذ بدايتها شهدت بروزنخب مختلفة في كافة المجالات لم تكن معروفة من قبل.

من أهم العوامل التي أدت إلى بروز التركيبة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في فترة مايو برنامج مايو التنموي حيث سجل لمايو في مجال التنمية الزراعية أضخم مشاريع التوسع الزراعي في السودان من بعد مشروع الجزيرة ومشروع الرهد وهو المشروع الذي غير شكل الحياة في منطقة الفاو كما غير المجتمع في شتى المجالات الثقافية والاجتماعية وقادت إلى استقرار إنسان المنطقة كما ساعد على بروزنخب اجتماعية جديدة في شكل الكيانات الموجودة في المنطقة وساعد على انتشار التعليم في تلك الأصقاع مما أدى في نهاية الأمر إلى ظهور نخبة جديدة تختلف عن النخب التي كانت سائدة ومسيطرة في المنطقة . وأيضا سجل لها أكبر مصنع للسكر في المنطقتين العربية والأفريقية مصنع سكركنانة مضاف إليه مصنع سكرعسلاية وسنار، كما سجل لها أكبرمشروع للري بجانب جهدها في تحديث وترقية قطاع النسيج حيث بلغ الاستثمارفي مشاريع الصداقة بالحيصاحيصا والنسيج الجديد بالخرطوم بحري والنيل الأزرق وإعادة تأهيل مصنع نسيج بحري وبجانب تلك المشروعات مشروعاتها في شبكة المواصلات، لقد ظل نظام مايو يركزعلى التنمية الاقتصادية والوحدة الوطنية والقضاء على القوى المهيمنة التقليدية وتأسيس نظام حكم جديد تشارك فيه كل القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع.

لقد مر النظام المايوي بتقلبات سياسية عديدة بدءا بفترة الشعارات الاشتراكية والقومية العربية ثم فترة الشعارات الوطنية والمصالحة الوطنية وانتهاءا بشعارات الشريعة الإسلامية السمحاء وكان لهذا تأثيرٌ بالغٌ و عميق في التركيب الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع وفي ارتباطات السودان الأقليمية والدولية وهذا ما يمكن متابعته بشكل خاص في تطورات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومن خلال ذلك يمكن التعرف على النخب الاقتصادية والسياسية الجديدة في عهد مايو كان شعار التنمية الاقتصادية الاجتماعية من أهم شعارات النظام المايوي وإذا كان هذا الشعارقد ارتبط في الفترة الأولى بتوجهات اشتراكية تقدمية. فقد شهدت فترة ما بعد، يوليو ١٩٧١م تراجعا واضحا عن هذه التوجهات لصالح توجهات أخرى استهدفت خلق المناخ الملائم لجذب رأس المال الخليجي والأجنبي لتمويل برنامج قائم على التوسع في الاستثمارفي إطار التركيب الاقتصادي والاجتماعي الموروث من سلطات الاحتلال البريطاني ٧١ - ١٩٧٤م استكملت الإجراءات الضرورية لتأكيد هذه التوجهات، وتمثل أبرزها في التراجع عن تأميمات ١٩٧٠م وإرجاع الشركات المؤممة لأصحابها أوتعويضهم عنها وصدور قوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار الصناعي والزراعي في مجالات الخدمات بهدف

تكريس الانفتاح الاقتصادي ومساواة رأس المال الأجنبي والمحلي في كافة الامتيازات التي تضمنتها قوانين الاستثمار(١٧٥) والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية بالقطر، وتحرير التجارة وتخلي القطاع العام عن مجالات هامة للقطاع الخاص والأجنبي، كل هذه الإجراءات ساهمت مساهمة فعالة في تطور المجتمع السوداني في تلك الفترة إذ سمحت هذه الإجراءات بدخول فئات جديدة إلى عالم الاقتصاد والسوق مما أبرز نخبة اجتماعية واقتصادية جديدة منافسة للنخب التقليدية والتي سبق أن اندثرت بموجب المرسوم الجمهوري الأول بعد ثورة يوليو ١٩٧١م وخاصة حين أتاحت مايو فرصة من خلال القطاع الزراعي، إذ ركزت الخطط الاقتصادية خلال سنوات مايو في السبعينات على التوسع الأفقي بهدف زيادة وتنويع محاصيل الصادرات حيث بلغت المساحة المستقلة في الفترة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٤م حوالي و مليون فدان وبذلك أصبحت مشاريع الزراعة الآلية تمتد في منطقة واسعة من منطقة القضارف شرقا حتى جنوب كردفان ودارفور غربا، مرورا بجنوب النيل الأزرق والجزيرة والمناقل والنيل الأبيض وهذا التوسع يرجع إلى اتساع حجم الفئات الرأسمالية « النخبة» في البلاد وخاصة الفئات التجارية القادمة من الريف السوداني مستفيدة من برنامج مايو التوسعي في مجال الزراعة الآلية وارتفاع حجم صادرات السودان، مما يؤكد أن فترة مايو شهدت تحولا في الريف السوداني بدخول فئات اجتماعية من قاع الريف إلى دنيا الرأسمالية وهو ما أدى إلى تغير التركيبة الاجتماعية والثقافية من خلال برنامج التوسع الزراعي الذي قادته مايو في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤م. مستندة في تقدمها ذلك على التشجيع والحماية والدعم من قبل الدولة من خلال الخطة الخمسية وقوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار . انحياز الدولة بالكامل إلى جانب الفئات الرأسمالية وفي هذا الجانب كان القطاع الزراعي يوفر فرصاً واسعة للنمو الرأسمالي وذلك بسبب خصوبة الأرض وتوفرها بمساحات واسعة، ولانخفاض تكلفة الإنتاج وتوفر الأيدي العاملة الرخيصة. ولذلك ظل هذا التوسع والمكانة الهامة التي ظلت تحتلها مشاريع الزراعة الآلية خلال السبعينات مرتبطا بنمو النخبة الاقتصادية واتساع حجمها وازدياد نفوذها الاجتماعي والسياسي.

أيضاً في فترة مايو برز جيل جديد في إطار التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ينتمي إلى المؤسسة العسكرية السودانية (القوات المسلحة) حيث أصبحوا جزءاً مهماً من الطبقة المستنيرة ومؤثرين ومتأثرين بالتركيبة الاجتماعية السودانية، ولذلك كان من الطبيعي أن تتأثر القوات المسلحة بتلك المصلحة السياسية التي انتهت بإقصاء كافة الفئات المتعلمة والمستنيرة وحرمانها من لعب دورها الطبيعي مما جعلها في نهاية الأمر تدخل عالم الاقتصاد والرسملة من خلال العلاقات التي نشأت مع جهاز الدولة البيروقراطي أو قطاع الرأسمالية السودانية الوطنية التقليدية « القطاع الخاص» مستفيدين من الوضع السياسي « المناصب السياسية» أو الانتماء إلى المؤسسة العسكرية.

شهدت فترة مايو مولد نخب اقتصادية لم تكن معروفة من قبل من حيث التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية إذ قام الحكم المايوي بتأميم البنوك ثم تراجع عنه كسياسة، فظلت البنوك المؤممة ملكاً للدولة وسمح لبنوك أجنبية أن تفتح فروعا لها في السودان ثم تجمعت مجموعات التجار التي كانت أموالها مودعة في بنوك الدولة وأنشأت بنوكا خاصة بها ومارست النشاط المصرفي وخاصة حينما أعلن النميري تبنيه للفكر الإسلامي ونظام الحكم الإسلامي. في تلك الفترة تشكل جيل جديد في كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفضل عوامل كثيرة تداخلت والشاهد على ذلك تشكل جيل في مناطق النفوذ السياسي لتكوينات السياسة التقليدية « حزب الأمة، الحزب الاتحادي» وهو جيل حظي بقدر أوفر من الدراسة والعلم والانفتاح على طموحات العالم ومناطق الاستقطاب الثقافي العلمي في العاصمة والمدن وقد سعى هذا الجيل سعيا حثيثا للانعتاق من بؤر التجهيل والانغلاق التي أحكمت حوله، وقد تمكن هذا الجيل بالفعل من تحقيق خطوات متقدمة في مشواره التعليمي والانفتاح الثقافي وتجاوز الماضي. حالة الوعي هذه والعلم والرغبة في الانفتاح منعت هذا الجيل من الانضمام إلى التكوينات العرقية والإقليمية الصغيرة وكانت البوابة الوحيدة لهذا الجيل الإسلام و عليه في تلك الفترة لم يكن من الصعب على الجبهة الإسلامية استقطاب هذه الفئات الاجتماعية التي أصبحت معدة سلفا لهذا الاستقطاب، خاصة حينما أعلن النظام المايوي تبنيه للنظام الإسلامي إذ استثمرت الجبهة الإسلامية هذه الأرضية الخصبة في العمل على تغيير التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعب السوداني، في إطار ذلك قامت في السبعينات مصارف إسلامية بامتيازات لم تتوفر للبنوك الأخرى من رقابة البنك المركزي ثم فرض النظام أسلمة كل الجهاز المصرفي العام والخاص والأجنبي وهكذا جرت رسملة اتباع الاتجاه الإسلامي في حزب الجبهة الإسلامية القومية ودخلت منظومة الرأسمالية السودانية التي تطورت خلال سنوات نميري حيث أصبحوا يمتلكون أكثر من ٥٠٠ شركة بين كبيرة وصغيرة.

في عام ١٩٨٠م وصل حجم رؤوس أموالهم لأكثر من ٥٠٠ مليون دولار متداولة بين هذه الشركات في الداخل وترجع أصول أغلب قادة هذه الفئة أو أصحاب الثروات منها إلى خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية، والذين أسسوا تنظيم الإخوان المسلمين في أوائل الخمسينات في جامعة الخرطوم والمدارس الثانوية وبقية المعاهد التعليمية وبعد التخرج عملوا في جهاز الدولة والخدمة المدنية. وبعد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م تم تشريد أفرادها، بعضهم إلى دول الخليج وولجوا ميدان العمل الاستثماري في التجارة وتجارة العملات، كما كدسوا الأموال التي كانت تصلهم وهم في المعارضة في الخارج، كما هاجر بعضهم إلى أمريكا ودول الغرب الرأسمالي وتأهل بعضهم علميا في تلك البلدان « ماجستير، دكتوراه وعمل بعضهم في النشاط التجاري في يوغندا وبعض بلدان شرق إفريقيا، واكتسبوا خبرات وتجارب في المهجر والعمل

المعارض في الخارج، وبعد المصالحة الوطنية ١٩٧٧م اختار حزب الجبهة الدخول بثقله في التنظيم السياسي الوليد « الاتحاد الاشتراكي» كما شغل قادته مناصب وزارية حساسة ولقد أتاحت عملية المشاركة في السلطة من قبل حزب الجبهة فرصة نادرة ليلعب دوراً كبيراً في صنع السياسة وتنفيذها فقد كانت المشاركة فرصة لاختراق الأجهزة السياسة الأمنية. وتوالت فيها الامتيازات التي أجزلها لها النظام آنذاك، فأنشأت مؤسساتها المالية التابعة لها من بنوك وشركات تأمين واستثمار ومكاتب تجارية الخ. لقد كانت تلك الفترة حلقة ضرورية في نمو وتطور وتوطيد كلٍّ من السوق الأسود والنشاط الطفيلي من جهة حزب وكوادر الجبهة من الجهة الأخرى عادوا للسودان وشاركوا في مؤسسات وحكومات نظام النميري (مجلس الوزراء - الاتحاد الاشتراكي - مجلس الشعب) وتوسعوا في ميدان العمل التجاري والاستثماري وأسهموا في إدارة البنوك الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية ومؤسسات الاستثمار الإسلامية، كما تغير اسم التنظيم تبعا لتطور الحياة السياسية إلى الجبهة الإسلامية القومية في أواخر عهد مايو ونتيجة لهذا التطور الذي طرأ من خلال الذي ذكر ساهمت الجبهة الإسلامية مساهمة فعالة في تغيير التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع السوداني حيث دخل القطاع الاقتصادي فئات اجتماعية قادمة من الريف السوداني والمدن الكبرى لم تكن ذات صلة بالفئات التقليدية المسيطرة في السابق « الطائفية» التي حكمت وسيطرت على مجريات الاقتصاد السوداني في الحقب السابقة

و عليه شهدت فترة مايو بروز نخبة اقتصادية جديدة من حيث التركيبة الثقافية الاجتماعية والسياسية منتمية إلى تنظيم سياسي جديد لم يكن له القدرة الاقتصادية من قبل.

هنالك نخب اقتصادية جديدة برزت في العهد المايوي تتمثل في جيل متعلم ومنفتح مستنير من بيروقراطية جهاز الدولة ممن كانوا مديري بنوك ومديري مصالح. فكل من يحال للمعاش أو يطرد من الخدمة لا يذهب لمنزله بل ينشئ شركة للتصدير والاستيراد أو يحصل على توكيل لبيوتات أجنبية إلى جانب فئة البيروقراطية الرأسمالية المدنية والعسكرية التي أصبحت ذات وزن كبير ومؤثر لارتباطها بجهاز الدولة ومعرفتها بالسوق العالمي وهكذا نجد أن السودان شهد تحولاً جذريا في التركيبة الثقافية الاجتماعية والسياسية للنخب الاقتصادية الجديدة في السودان في فترة الحكم المايوي إذ برزت نخب اقتصادية غير معروفة بالانتماء إلى النخب التقليدية التي حكمت وسيطرت على مجريات السياسة في السودان وكذلك الاقتصاد في كل الحقب السابقة سواء كان في عهد الدولة الرأسمالية « الحكم الإنجليزي المصري» أو في الفترة ما بعد الاستقلال والتي كانت معروفة بانتماءها إلى الطائفية ولكن بتلك الإجراءات التي اتخذتها حكومة مايو في بداية عهدها بموجب المرسوم الدستوري الأول في يوليو عام ١٩٧١م دخلت البلاد في مرحلة جديدة في عالم النخب الاقتصادية حيث شهد نخب جديدة استمرت سيطرتها هي الأخرى على عالم الاقتصاد حتى مجيء ثورة الإنقاذ

الوطني في ٣٠ يوليو ١٩٨٩م من خلال المدارس. نجد التركيبة الثقافية الاجتماعية والسياسية النخبة الاقتصادية الجديدة في عصر مايو من حيث جذورها الاجتماعية كانت هنالك نخبة اقتصادية قديمة ولكنها تعاملت مع النظام وهنالك نخبة اقتصادية جديدة وهذه النخبة ظهرت جراء سياسات حكومة مايو سواء كان من خلال برنامجها التنموي أو من تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد حر أو من خلال عمليات الخصخصة التي من خلالها أثرت فئات اجتماعية لم تكن معروفة بثراءها قبل سياسة التحرير الاقتصادي والخصخصة كسياسة في الدولة التي دوما ما تفرز نخبة اقتصادية جديدة في كل الأنظمة سواء كانت أنظمة ديمقراطية أو شمولية وهذا ليس على مستوى السودان أو العالم الثالث بل في كل العالم.

## ٢ - ١ - ٣ التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخب الاقتصادية في الفترة من ٨٩ - ٢٠٠٠م:

شهد عهد الإنقاذ تغييراً دراماتياً في التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخب الاقتصادية التي كانت سائدة في السودان، ومرد ذلك إلى تكوين حزب الجبهة الإسلامية القومية الذي فجر ثورة الإنقاذ الوطني في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م تحت غطاء ثورة قومية حيث وظفت الإنقاذ في بداية مجيئها إلى السلطة قوة الجذب الروحي عند الشعب السوداني في استقطاب غالبية قواعدها السياسية بل واعتمدت الكثير من الوسائل لإحداث التغير داخل التركيبة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية حيث استفادت من القطاعات الاجتماعية التي تبحث عن البديل الطبيعي للولاء الطائفي سواء كانت هذه القطاعات من الفئات الاجتماعية الجديدة أو الجيل السابق الذي نال حظا من التوعية، كما استفادت الإنقاذ في إحداث التغيير الدرامي في التركيبة السودانية في مختلف المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية من ارتباط كثير من قيادتها بالبيوتات الصوفية المشهورة في السودان مما مكنها أن تلعب دوراً مهماً في تقريب المسافة وتمتين الروابط بين الإنقاذ وبين زعامات الطرق الصوفية الأخرى التي أضحت تناصر الإنقاذ وتجد تحت مظلته رحابة لانطلاقتها الجديدة حيث بدأت الطائفية تذوب بعد أن كان الانتماء إليها يشكل نوعاً من الهوية التي ترتكز إليها المجتمعات في مواجهة الهويات الوطنية الأخرى.

خلال سنوات الإنقاذ ٨٩ - ٢٠٠٠م تشكل جيل جديد في كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفضل عوامل كثيرة تداخلت والشاهد على ذلك تشكيل جيل في مناطق النفوذ السياسي للتكوينات السياسية التقليدية كحزب الأمة والحزب الاتحادي، وهو جيل قد حظي بقدر أوفر من الدراسة والعلم والانفتاح على حكومات العالم ومناطق الاستقطاب الثقافي العلمي في العاصمة والمدن.

وقد تمكن هذا الجيل بالفعل من تحقيق خطوات متقدمة في مستواه التعليمي والانفتاح الثقافي وتجاوز الماضي الذي يراه ماثلا في آبائه وأجداده فكان لابد أن ينسلخ نوعيا من الانتماء الطائفي،

أما إذا أخذنا منحىً أكثر تفصيلا في التعرف على التركيبة الثقافية الاجتماعية السياسية للنخبة الاقتصادية في عهد الإنقاذ فإن من أهم سماتها الأساسية أنها من إفرازات الشمولية الإنقاذية، إذ أنها نشأت وأثريت في أحضان الدولة الإنقاذية وهي ذات جناحين مدني وعسكري، إن مصلحتها تقتضي الإدارة المشتركة للدولة وهذه النخبة تاريخيا تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين حيث نجد جذورها الاجتماعية ترجع إلى طبقات ما دون الرأسمالية أي أنها قادمة من طبقات العمال، الزراعيين، الرعاة، أي من أدنى الطبقة الوسطى ومعظمهم قادمون من الريف، إذ نمت هذه النخبة في بدايتها في ظل حكومة مايو وترجع أصول أغلب قادة هذه الفئة أو أصحاب الثروات إلى خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية والذين أسسوا تنظيم الإخوان المسلمين في أوائل الخمسينات في جامعة الخرطوم والمدارس الثانوية وبطبيعة المعاهد التعليمية وبعد التخرج عملوا في جهاز الدولة والخدمة المدنية وكانت بدايتهم الاقتصادية بعد المصالحة الوطنية ١٩٧٧م حيث شاركوا في مؤسسات وحكومات نظام مايو « مجلس الوزراء - الاتحاد الاشتراكي - مجلس الشعب» وتوسعوا في ميدان العمل التجاري والاستثماري وأسهموا في إدارة البنوك الإسلامية وشركات التأمين ومؤسسات الاستثمار الإسلامية. إلا أن هذه النخبة تجذرت في عهد الإنقاذ وازداد حجمها من خلال احتكارها للسلطة والثروة، ويمكن تسميتها نخبة اقتصادية بيروقراطية، كما أن هذه النخبة الاقتصادية التي تشكلت في أحضان الإنقاذ تختلف اختلافا جذريا عن النخبة الاقتصادية التي كانت سائدة في الماضي أي في ظل الحكومات السابقة من حيث التركيبة الاجتماعية والثقافية والسياسية، إذ أن النخبة الاقتصادية السائدة في ظل الإنقاذ نخبة طفيلية لا تنتمي إلى الطبقات الرأسمالية المعروفة ثقافية واجتماعياً وسياسياً بما في ذلك الطبقات الرأسمالية التي تسير الأحزاب إليها من حيث التصنيف كما أنه تنتهج سلوكاً في ممارسة نشاطها مخالفا لسلوك الطبقة الرأسمالية المتعارف عليها في السابق. وعليه نحن إزاء نخبة اقتصادية جديدة من حيث التركيبة الاجتماعية والثقافية والسياسية. وبعد انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م تضاعفت ثروات الفئات الاقتصادية « النخب الاقتصادية» المنتمية لحكومة الإنقاذ ويمكن تلخيص مصادر تراكم هذه الفئة في الاستيلاء على أصول القطاع العام عن طريق البيع أو الإيجار أو المنح بأسعار بخسة لأغنياء الجبهة الإسلامية القومية أو لمنظماتها أو مؤسساتها التابعة لها والتي كونت أكثر من ٦٠٠ شركة تجارية. أيضا إصدار قانون النظام المصرفي الذي صدر في العام ١٩٩١م الذي مكن تجار ومؤسسات الجبهة الإسلامية على قمم الاقتصاد الوطني وامتصاص الفائض، مما أدى إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي وعلاوة على ذلك إجراء تبديل العملة وتحميل المودعين التكلفة بخصم ٢٪ من أرصدتهم وحجز ٢٠٪ من كل رصيد يزيد عن ١٠٠ ألف جنيه امتدت لأكثر من عام. إضافة إلى التسهيلات والرخص التجارية من وزارة التجارة والبنوك التجارية والإعفاء من الضرائب كما أن المضاربة في العقارات والأراضي والاستثمار في مشاريع الزراعة الآلية والثروة الحيوانية واستيلاء شركات ومؤسسات الجبهة الإسلامية

على مؤسسات تسويق الماشية وأيضا من مصادر التراكم الرأسمالي لهذه الفئة، عائدات البترول والذهب، وأيضا من مصادر التراكم الرأسمالي لهذه الفئة رأس المال الإسلامي العالمي الذي دخل البلاد في السبعينات من القرن الماضي والذي قدرته بعض المصادر ب ٦ مليار دولار كل ذلك أدى إلى بروز نخبة اقتصادية ذات سمات ثقافية واجتماعية وسياسية تختلف جذريا عن النخب السابقة في ظل الحكومات الوطنية ما قبل الإنقاذ، مما أدى إلى أحداث تغيير جذري في الخارطة الاقتصادية السودانية بفعل هذه النخبة المنتمية إلى حكومة الإنقاذ مردها إلى حزب الجبهة الإسلامية القومية، كما أن الإستراتيجية القومية الشاملة قامت بإعادة صياغة التركيبة الرأسمالية السودانية «النخبة الاقتصادية» من خلال سيطرة الفئات الاقتصادية التابعة لحكومة الإنقاذ سواء كانت من الرأسمالية الطفيلية أو البيروقراطية على السوق والإنفاق الحكومي طوال سنوات الإنقاذ حيث كانت أكثر جراءة وتطرفا حيثما اتخذت إجراءات متطرفة لم يكن بمقدور الفئات الاقتصادية المسيطرة على الصمود حيالها مما أدى إلى تصفيتها لمصلحة الفئات الاقتصادية التي تتبع لتنظيم الحركة الإسلامية « الجبهة الإسلامية، حيث برز أثناء فترة الإنقاذ اقتصاد السلطة الحاكمة الذي هو يختلف عن اقتصاد الدولة، فالإنقاذ بدأت بتصفية اقتصاد الدولة تحت شعارات الاقتصاد الحر وفي نفس الوقت حاربت القطاع الخاص وقضت عليه حينما قامت بإنشاء مئات الشركات الخاصة والمملوكة لها وليس للدولة يعني أنها شركات مسجلة بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٥م للشركات ولكن رأس مالها من أموال الدولة سواء أكان مستقطعاً من أموال وزارة أو ولاية أو أجهزة أمنية أو قوة نظامية. والفرق بين الشركات الخاصة وشركات المملوكة للدولة أن الأخيرة تخضع لرقابة ومراجعة أجهزة الدولة المحاسبية والقانونية وتدخل إيراداتها ضمن إيرادات الدولة أما الأولى لا تخضع لرقابة ومراجعة أجهزة الدولة المحاسبية والقانونية ولا تصب عوائدها في إيرادات الدولة وتصرف على جوانب سياسية وأمنية خاصة بالسلطة الحاكمة الهدف من ذلك هو تحقيق شعار الحركة الإسلامية التمكين السياسي القائم على التمكين الاقتصادي حيث أتاح ذلك لأفراد الحركة الإسلامية استخدام عائد الاستثمارات في تلك الشركات من مراكمة الأموال والثراء الفاحش لأعضاء الحركة الإسلامية الذين أوكل لهم مهمة إدارة هذه الأموال وكل ذلك كان محمياً بالقانون والأنظمة واللوائح والاستثناءات والامتيازات والإعفاءات كل ذلك أدى إلى بروز نخبة اقتصادية تختلف من حيث التركيبة الثقافية الاجتماعية والسياسية عن النخب السابقة لحكومة الإنقاذ. كما شهدت فترة الإنقاذ تشكُّل وتطور رأسمالية من فئة جديدة وهي أصلاً هجين في مكوناتها وبنيتها متمثلة في ضابط قوات الشعب المسلحة الموالين لحكومة الإنقاذ إذ حازت هذه الفئة من الضباط على مزايا تفضيلية لم تتوفر لبقية الفئات داخل المؤسسة العسكرية حيث استفادت من دعم رأس المال الإسلامي لها كمورد ومصدر خارجي بالنسبة لها في التراكم الرأسمالي كما استفادت من الاستيلاء على السلطة والانفراد بها كحزب ودمج الحزب وجهاز الدولة

في كيان واحد يرمز لهيمنتها السياسية وتبع ذلك وتفرع عنه دمج أموال الحزب وأموال جهاز الدولة في سطوة مالية و اقتصادية شاملة أدت إلى بروز نخبة اقتصادية ذات تركيبة ثقافية اجتماعية جديدة نابعة من قوات الشعب المسلحة حيث تشابكت مصالح هذه الفئات «العسكرية مع فئات الرأسمالية السودانية الأخرى والنخب الاقتصادية في السوق عبر مؤسسات القطاع العام ومشتريات منشآت الحكومة و عبر الجهاز المصرفي بشقيه العام والخاص وعضوية مجالس إدارات الشركات والمؤسسات المستقلة وقنوات تعامل الدولة مع رأس المال الأجنبي وما يتفرع عنه من توكيلات وعمولات وصفقات مع رجال الأعمال والذين يشكلون القاعدة المتسعة الرأس المال التجاري وما يتفرع عنه من استثمار في الزراعة بكل قطاعاتها وفي الصادر والوارد وتجارة الجملة واستثمار في الصناعة وفي النقل والمواصلات والمضاربة في الأراضي وشركات الطرق والمقاولات وتشييد السكن الفاخر و عمارات الشقق السكنية والجدير بالملاحظة أن الاستثمار العقاري من قبل هذه الفئة في ظل حكومة الإنقاذ أفرز نتائجه الأولية في إجلاء فقراء المدن ومحدودي الدخل وسكان العشوائي إلى الأطراف القصية النائية للمدينة وتنشيط قانون نهاية الحكر في الأحياء الشعبية داخل المدينة ومن إفرازات رأس المال العقاري تصاعد أسعار الأراضي السكنية في أحياء الدرجة الأولى حيث وصل المتر المربع في مدينة الرياض إلى ١٢٠ دولاروأصبح أعضاء الجبهة الإسلامية ومحاسيبها من مختلف الفئات بما في ذلك القوات المسلحة أصحاب الأسبقية في حيازة القطع السكنية وفي تسهيلات البدل، ومن هنا يمكن القول بأن فترة حكومة الإنقاذ شهدت تطوراً ملحوظاً في التغير الدرامي للتركيبة الاجتماعية والثقافية والسياسية للقوات المسلحة حيث أصبح لضباط القوات المسلحة لون سياسي خلافا لما هو عليه في السابق كما أن دخلت فئة جديدة تعرف بانتمائها لحزب الجبهة الإسلامية القومية إلى المؤسسة العسكرية وسيطرت عليها، منهية بذلك عهد التكوينات الاجتماعية السابقة التي كانت تؤثر في القوات المسلحة ونعني بذلك البيوتات الطائفية التقليدية والرأسمالية التقليدية السابقة إذ ظهرت هذه الفئة ودخلت عالم النخبة الاقتصادية من خلال ما أتيح لها من استثمارات ومضاربات وتسهيلات مصرفية وخلافه.

بالرغم من التطور والتغير الذي حدث للتركيبة الاجتماعية والثقافية والسياسية للنخبة الاقتصادية في ظل حكومة الإنقاذ إلا أن فئات الكيانات التقليدية القبلية والطائفية وبعض الطرق الصوفية التي دخلت منذ وقت مبكر بثروتها الطبيعية من أراضي زراعية وثروة حيوانية سوق النشاط الرأسمالي ومراكمة رأس المال منذ حيازتها رخص المشاريع الزراعية لزراعة القطن على ضفاف النيلين الأزرق والأبيض و على نهر النيل وحيازات الزراعة الآلية بتسهيلات مصرفية ومن شركات تمويل (بالكيز) ثم امتلكت الأسهم في الشركات التجارية والمصارف وبعض الصناعات ودعمت وطورت نفوذها التقليدي بنفوذها السياسي في قيادات الأحزاب والبرلمانات والوزارات وأجهزة الحكم المحلي ودعمت ثلاثة

أجيال من أبنائها وأحفادها بالشهادات الجامعية والدرجات العلمية لتحتل مواقع داخل الصفوة والقوى الحديثة وبالفعل فعلت هذه الفئة وانصهرت في حكومة الإنقاذ منذ مجيئها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م حيث استفادت هي الأخرى من سياسات الإنقاذ في تنمية الفئات الرأسمالية التابعة لها ولكنها أحدثت تشوها في تركيبة القوى التقليدية سواء من الناحية الثقافية والاجتماعية أو السياسية إذا أخضعت نفوذها التقليدي في مناطق النفوذ الموروث

كما ظهرت في فترة الإنقاذ تركيبة اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية لم تكن معروفة من قبل في ظل الحكومات السابقة قوامها سلاطين الجنوب والصفوة المتعلمة الجنوبية - لسان حال قبائلها ومندوبها لاقتسام جزء من كعكة السلطة مع حكومة الإنقاذ « حكومة الجلابة « والمعيار الجنوبي المزدوج للثراء والجاه ممثلا في حجم قطيع الأبقار في حظيرة العائلة والعشيرة والقبيلة مع المنصب التقليدي «ملك، رث، سلطان» والمنصب الميري في الأجهزة الأقليمية والمركزية، في البرلمان ووظائف عليا في المجموعات، رتب عليا في القوات النظامية، في السلك الدبلوماسي، عضوية في مجالس إدارات شركات ومصارف والاستيلاء المباشر على المال العام المخصص للولاية أو المحافظة الجنوبية، بيع كوتات المواد التموينية دون حرج، تشييد وامتلاك عقارات في العاصمة القومية، تأسيس شركات تجارية وبنك إيفوري وامتلاك ألف موقع دستوري أو وظيفة عليا حسب ما أوردته صحيفة أخبار اليوم في عدد ٩٧/ ٥ / ٧ .

كل هذه الأشياء أدت إلى تشكيل تركيبة ثقافية اجتماعية سياسية اقتصادية جديدة لم تكن معروفة أصلا في العهود السابقة إذ دخلت مجال النخبة الاقتصادية من خلال التطور الذي حدث لها في فترة حكومة الإنقاذ بحكم دخولها كجزء من النظام أوبحكم إتفاقيات السلام التي أبرمت.

هكذا يمكننا القول أن فترة الإنقاذ شهدت ميلاد نخبة اقتصادية ذات تركيبة ثقافية اجتماعية وسياسية تختلف اختلافا جذريا عن النخب التقليدية التي حكمت وسيطرت على البلاد خلال العهود المختلفة إذ برزت نخبة اقتصادية قوامها التكنوقراط في جهاز الدولة من مديري الشركات ومدراء المؤسسات العامة وموظفي الدولة كما برزت نخبة اقتصادية ذات تركيبة اجتماعية ثقافية سياسية جديدة تستمد أصولها من النخبة التقليدية «الطائفية» الطرق الصوفية وهي الجيل المتعلم من أبناء وقيادات النخب التقليدية كما برزت وبصورة أكثر وضوحا من العهود السابقة النخب الاقتصادية العسكرية بفضل ذوبانها في مؤسسات الحكومة الحزبية كما برز لأول مرة نخبة اقتصادية من الصفوة الجنوبية وهكذا شهدت فترة الإنقاذ تحولا دراميا في التركيبة الثقافية الاجتماعية الاقتصادية السياسية للنخبة في السودان.

## ٢-٣ أثر العلاقة مع جهاز الدولة في إبراز نخبة اقتصادية في فترة الحكم المايوي ١٩٧١م- ١٩٨٥م :

شهدت الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٧م تطورات سياسية داخلية وخارجية أثرت على التطورات الاقتصادية سلبا وامتدت آثارها السالبة لعقدي الثمانينيات والتسعينيات وخلقت مشاكل اقتصادية وسياسية موروثة إلى يومنا هذا. بدأ نظام مايو منذ أيامه الأولى بالتوجه الاشتراكي الرامي إلى التحول الاشتراكي في نظام الحكم والاقتصاد وعليه فقد قام النظام بمصادرة وتأميم استثمارات القطاع الخاص والنشاط التجاري والقطاع المصرفي بأكمله كما قام بتعطيل وتشديد القوانين المقيدة للحركة الاقتصادية من خلال التحكم في الأسعار في كل المستويات، إنتاج، استيراد، توزيع مع تحديد سقوفات الأرباح وإزاء ذلك شهدت البلاد تحولا جذريا في النخبة المؤثرة سواء كانت السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية فقد انحسرت النخبة الطائفية التقليدية في شتى المجالات بفعل السياسات التي انتهجها نظام الحكم المايوي والتي هدف بها القضاء على القوى المهيمنة التقليدية وتأسيس نظام حكم جديد تشارك فيه كل القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع مع ذلك لقد مر نظام الحكم المايوي بتقلبات سياسية عديدة بدءا بفترة الشعارات الاشتراكية والقومية العربية ثم فترة الشعارات الوطنية المصالحة الوطنية وانتهاءا بشعارات الشريعة الإسلامية السمحاء وكان لهذه التقلبات تأثيرٌ بالغٌ و عميق في التركيب الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع وفي ارتباطات السودان الأقليمية والدولية، وهذا ما يمكن متابعته بشكل واضح في تطورات الواقع الاقتصادي والاجتماعي من خلال ذلك يمكن التعرف على الملامح الأساسية للنخبة الاقتصادية والسياسية الجديدة وأثر الدولة في إبرازها كقوى اجتماعية وسياسية وثقافية فقد شهدت فترة ما بعد يوليو ١٩٧١م تراجعا واضحا عن التوجهات الاشتراكية التي يتبناها نظام الحكم المايوي لصالح توجهات أخرى استهدفت خلق المناخ الملائم لجذب رأس المال الخليجي.

خلق المناخ الملائم لجذب رأس المال الخليجي والأجنبي لتمويل برامج قائمة على التوسع في الاستثمار واستكملت الإجراءات الضرورية لتأكيد هذه التوجهات وتمثل أبرزها في التراجع عن تأميمات ١٩٧٠م وإرجاع الشركات المؤممة لأصحابها أوتعويضهم عنها وصدور قوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار الصناعي والزراعي في مجالات الخدمات بهدف تكريس الانفتاح الاقتصادي ومساواة رأس المال الأجنبي والمحلي في كافة الامتيازات والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية في القطروتحرير التجارة وتخلي القطاع الزراعي العام عن مجالات هامة للقطاع الخاص والأجنبي (٢٠٥) في القطاع ركزت الخطط الاقتصادية طوال سنوات مايو في السبعينات على التوسع الأفقي بهدف زيادة وتنوع محاصيل الصادرات حيث بلغت المساحة المستغلة في الفترة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٤م حوالي ٩ مليون فدان وبذلك أصبحت مشاريع الزراعة الآلية تمتد في منطقة واسعة من منطقة القضارف شرقا حتى جنوب كردفان ودارفور غربا مرورا بجنوب النيل الأزرق

والجزيرة والنيل الأبيض وهذا التوسع يرجع إلى اتساع حجم الفئات الرأسمالية « النخبة» في البلاد وخاصة الفئات المتطلعة للحصول على أكبر قدر من الفائض الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقصر وقت، وهذا التنامي في وسط الفئات الجديدة التي وجدت التشجيع والمحاباة والدعم من قبل الدولة من خلال الخطة الخمسية وقوانين تشجيع الاستثمار وانحياز الدولة بالكامل إلى جانب الفئات الرأسمالية (٢٠٦) وفي هذا الجانب كان القطاع الزراعي يوفر فرصا واسعة للنمو الرأسمالي وذلك بسبب خصوبة الأرضي وتوفرها بمساحات واسعة ولانخفاض تكلفة الإنتاج وتوفر الأيدي العاملة الرخيصة. ولذلك يظل التوسع والمكانة الهامة التي ظلت تحتلها مشاريع الزراعة الآلية في السبعينات مرتبطة بنمو النخبة الاقتصادية واتساع حجمها وازدياد نفوذها الاجتماعي والسياسي وبازدياد نفوذ رأس المال الأجنبي في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال تلك الفترة. فقد وفرت الفئة الحاكمة حرية واسعة لهذه النخبة لم تعرفها من قبل خلال القانون الذي يمنح المستثمرين المحليين والأجانب امتيازات واسعة تشمل إيجار الأراضي بأسعار رمزية وتسهيلات البنك الزراعي وخدمات إنتاجية عديدة ولذلك كشفت الدراسات أن العناصر أي النخبة الجديدة التي برزت في هذا المجال جاءت من كبار موظفي الدولة في الخدمة المدنية والعسكرية وأركان الفئة الحاكمة سواء من الوزراء وقيادات الاتحاد الاشتراكي وأعضاء مجالس الشعب وغيرهم من الفئات الرأسمالية في المدن والمراكز الحضرية، خاصة الفئات التجارية الطفيلية وبجانب قيادات الإدارة الأهلية والزعامات الطائفية والقبلية وبروز هذه الفئات كنخبة اقتصادية جديدة يرجع فقط إلى إمكانياتهم المالية، بل أيضا إلى امتلاكهم مداخل الاتصال بمراكز اتخاذ القرارات المركزية والأقليمية بما في ذلك مداخل الإفساد والرشوة بالإضافة إلى رغبة الفئة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة في تمتين علاقاتها وتحالفاتها وتوسيع قاعدتها من خلال مساعدة هذه العناصر وتدعيم مواقعها الاقتصادية والاجتماعية كما أن هذه الفئات « النخبة» الجديدة برزت و ازداد وزنها السياسي بعد دخول رأس المال العربي والخليجي في قطاع الزراعة الآلية. حيث أصبحت قادرة على توجيه سياسات الدولة تجاه القطاع الزراعي لخدمة مصالحها وترسيخ نفوذها السياسي والاجتماعى وخاصة تلك الفئة المنتمية للكيانات التقليدية القبلية والطائفية وبعض الطرق الصوفية التي دخلت منذ وقت مبكر بثروتها الطبيعية من أراضي زراعية وثروة حيوانية سوق النشاط الرأسمالي ومراكمة رأس المال منذ حيازتها رخص المشاريع الزراعية لزراعة القطن على ضفاف النيلين الأزرق والأبيض وعلى نهر النيل وحيازات الزراعة الآلية بتسهيلات مصرفية ومن شركات تمويل « باركليز- ورايايفانر» ثم امتلكت الأسهم في الشركات التجارية والمصارف وبعض الصناعات ودعمت وطورت نفوذها التقليدي بنفوذها السياسي في قيادات الأحزاب والبرلمانات والوزارة وأجهزة الحكم المحلي

بجانب القطاع الزراعي وإسهامه في خلق نخبة اجتماعية جديدة نجد أن سياسة النظام المايوي الرامية إلى الانفتاح وتكريسه كسياسة

اقتصادية أدى إلى نمو وبروز نخب اقتصادية لم تكن معروفة من قبل وهذا النمو في كافة القطاعات الاقتصادية منها الجهاز المصرفي وقطاع التجارة الخارجية بعد تكريس سياسة الانفتاح الاقتصادي قامت المصارف الخاصة والأجنبية والمشتركة بالسيطرة شبه الكاملة على الجهاز المصرفي وتسخيره لمصلحتها حيث ارتفع عدد المصارف الخاصة بها.

فترة السبعينات شهدت أكثر من عشرين مصرفا أصبحت تنافس المصارف الحكومية إذ ظلت هذه المصارف تقوم بدور خلق نخبة اقتصادية من خلال عمليات التمويل للقطاع الخاص حيث ارتفعت مديونية الجهاز المصرفي من ٧٥ مليون عام ١٩٧٠م إلى ٦.١ مليار جنيه عام ١٩٨٤م وفي ذلك تستوي المصارف الخاصة والحكومية والأجنبية والمشتركة والإسلامية فكل مصرف يقوم بتمويل نشاطات مجموعات معينة من التجار ورجال الأعمال أي مساعدتهم في تمويل نشاطاتهم وتنمية إمكانياتهم ومراكمة ثرواتهم ونشير هنا إلى أن النظام المايوي سمح لمجموعات التجار التي كانت أموالها مودعة في بنوك الدولة بإنشاء بنوك خاصة بها ومارست النشاط المصرفي وخاصة عندما أعلن النظام المايوي تبنيه للفكر الإسلامي ونظام الحكم الإسلامي قامت في السبعينات مصارف إسلامية بامتيازات لم تتوفر للبنوك الأخرى كان التفكير فيها عبر مؤسسات الإخوان المسلمين التنظيمية حيث كان من أهم أسباب قيام هذه المصارف عمد الإخوان المسلمين إلى السيطرة على مقاليد الحكم لذا كان لابد من قيام مؤسسات اقتصادية واجتماعية ودعوية « منظمة الدعوة الإسلامية» وشبابية بجانب ذلك الشراكات الإسلامية « الشركة الإسلامية للاستثمار، شركة التأمينات الإسلامية «، حيث منحت البنوك الإسلامية استثناءات تمثلت في عدم الخضوع لرقابة البنك المركزي والإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي والإعفاء من ضريبة أرباح رأس المال وخلافه من الإعفاءات حتى تتمكن من الصمود أمام البنوك صاحبة السيادة في ذلك الوقت مما نتج عن ذلك أن حققت هذه البنوك ربحية عالية جعلتها في مقدمة البنوك لذلك استطاعت البنوك الإسلامية أن تجذب كثير من العملاء ولكن معظمهم من الإخوان المسلمين وخاصة كبار التجار منهم ومن غير التجار منهم لأن النظم التنظيمية في ذلك الوقت قامت على دخول عدد من الخريجين والمتعلمين الوسط التجاري كل ذلك نتج عنه ظهور طبقة جديدة من التجار الإسلاميين غير معروفين في السابق مثل الشيخ عبد الباسط والشاهد على ذلك ممول بنك فيصل الإسلامي السوداني بعض الاسلاميين لشراء الذرة والقمح مما قاد حملة إعلامية قوية من الفئات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى حتى أطلق عليه بنك القمح وسبب هذه الحملة هنالك اعتقاد بثراء بعض الإسلاميين من خلال هذه العمليات. بجانب المصارف الإسلامية هنالك المصارف الأخرى التي تقوم بتمويل نشاطات مجموعات معينة من التجار ورجال الأعمال أي مساعدتهم في تمويل نشاطاتهم وتنمية إمكانياتهم ومراكمة ثرواتهم ونشير هنا إلى مديونية أحد كبار رجال الأعمال من أحد المصارف الحكومية بلغت ١٨٠ مليون جنيه عام ١٩٧٨م جزء كبير منها عملة صعبة

استفاد منها في تشييد مصانعه وتطوير أعماله وفشل في تسديدها ففي عام ١٩٨٤م مثلا بلغ مجموع رأس المال للبنوك الأجنبية حوالي ٤٠ مليون جنيه بينما بلغ حجم ودائعها ٣٠٠ مليون ووصلت سلفياتها إلى حوالي ٢٠٠ مليون جنيه أما البنوك المشتركة « الإسلامية وغير الإسلامية» فقد بلغ مجموع رأسمالها ١٨٠ مليون بينما وصلت ودائعها إلى ٦٠٠ مليون وبلغت سلفياتها ٤٢٠ مليون جنيه خلال نفس العام، ومن هذه الأرقام يمكننا أن نخلص ونتأمل حجم الفئات التجارية المرتبطة بهذه البنوك من خلال علاقاتها السياسية والتنظيمية وبجانب ذلك نجد أن البنوك المشتركة وخاصة المسماة إسلامية منحت تسهيلات وامتيازات تجاوزت ما هو مسموح به في قانون الاستثمار لسنة ١٩٨٠م إذ أنها شملت الإعفاء من كافة أنواع الضرائب بما في ذلك ضريبة الدخل الشخصي والإعفاء من الالتزام بضوابط وإجراءات البنك المركزي الخاصة بتوجيه عمليات البنوك التجارية والإشراف عليها بفضل قرار سياسي صادر من رأس الدولة في ذلك الوقت لذلك حققت هذه البنوك أرباح بلغت عشر ملايين جنيه في عام ١٩٨١م بينما خسرت الميزانية العامة ما يعادل ستة ملايين جنيه وهي قيمة أرباح الأعمال المستحقة عليها في ذلك الوقت، بالمقابل لذلك قد وفرت البنوك إمكانيات مالية هائلة لنشاط الفئات المنتمية إليها حيث منحت تلك الفئات تسهيلات بنكية قصيرة الأجل فنشطت حركة المضاربة بالسلع التموينية والمحاصيل عن طريق التخزين فضلا عن تسهيلات المصارف الإسلامية التي تمنح وفق أسس سياسة الانتماء للاتجاه الإسلامي « الإخوان المسلمين» أوبالتوجيه منه وليس وفق الضمانات المعروفة وهكذا جرت رسملة الإخوان المسلمين ودخولهم عالم النخب الاقتصادية بفضل علاقاتهم مع جهاز الدولة وخاصة بعد المصالحة الوطنية في عام ١٩٧٧م.

بجانب ما سبق ذكره نجد أن سياسات مايو الاقتصادية من خلال الإستراتيجيات التي وضعت كانت حافزاً لثراء بعض الفئات ذات الصلة بالنظام ولكن هذه الفئات لم تكن في قمة الدولة ولكنها تمثل القيادات القاعدية مثل أعضاء مجلس الشعب ومعظمهم من أنصاف المتعلمين. والفساد المؤدي إلى الثراء في فترة الحكم المايوي كان عبر التصديقات « سكر - دقيق» أو استعمال سلطاتهم في الأرض وبعض مؤسسات الدولة ذات الصبغة الحكومية ومن أهم العوامل التي ساعدت على ذلك الاحتكار في السلعة الاستهلاكية مما نتج عنه طبقة طفيلية تتعامل عبر السوق السوداء مما أدى إلى ثراء أفراد من داخل جهاز الدولة وظهور نخبة اقتصادية جديدة احتكرت مدخلات الإنتاج ومعظم هؤلاء من أصحاب الولاء السياسي للنظام.

هنالك نخب اقتصادية جديدة في العصر المايوي تتمثل في جيل متعلم متفتح مستنير من بيروقراطي جهاز الدولة ممن كانوا مديري بنوك ومديري مصالح. فكل من يحال المعاش أو يطرد من الخدمة لا يذهب لمنزله بل ينشيء شركة للتصدير والاستيراد أو يحصل على توكيل لبيوتات أجنبية إلى جانب فئة البيروقراطية الرأسمالية المدنية والعسكرية التي أصبحت ذات وزن كبير ومؤثر لارتباطها بجهاز الدولة ومعرفتها بالسوق

المحلي العالمي، حيث ظهرت تلك النخب نتيجة لاستغلالها القرار السياسي أو من خلال علاقاتها مع بعض رموز النظام وقيادات الأجهزة المصرفية أومن خلال استغلال المواقع التنظيمية في الأراضي وخلافها، هذه الفئات وجدت الدعم والحماية من جهاز الدولة من خلال الخطة الخمسية وقوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار وانحياز الدولة بالكامل إلى جانب الفئات الرأسمالية حيث كشفت الدراسات إلى بروز نخب من كبار موظفي الدولة في الخدمة المدنية وأركان الفئة الحاكمة من الوزراء وقيادات الاتحاد الاشتراكي وأعضاء مجالس الشعب وغيرهم من فئات الرأسمالية في المدن والمراكز الحضرية، خاصة الفئات التجارية الطفيلية وبجانب قيادات الإدارة الأهلية والزعامات الطائفية والقبلية.

شهدت فترة اتساع فئات النخبة المايوية كرافد من التكنوقراط حاملي الرتبة العسكرية أو الدرجة الجامعية والخبرة المحلية والعالمية، ومواقع النفوذ والقرار في جهاز الدولة - للصفوف الرأسمالية السودانية فتنوعت وتعددت أشكال علاقات المصلحة بين البيروقراطية العسكرية والمدنية مع رجال الأعمال في السوق، ومن عضوية مجالس إدارات الشركات والمصارف المؤممة والمصارف وفي سياسة التوسع في حيازة رخص المشاريع الزراعية الآلية وفي تسخير المواقع القيادية في أجهزة وتنظيمات مايو السياسية للحصول على تسهيلات مصرفية ميسرة والتوسع في الخطط السكانية من الدرجة الأولى كرجال الدولة والمحاسيب وبيع الأراضي والعقارات الحكومية في المدن كمورد مالي غير متكرر لتغطية منصرفات الهياكل الفضفاضة للحكم الشعبي المحلي.

على صعيد القطاع الزراعي أعلنت السلطة برامج استراتيجية « سلة غذاء العالم العربي» بغرض ترويج الاستثمار في هذا القطاع وشكلت هذه الإستراتيجية خطوة هامة في طريق الانفتاح الاقتصادي حيث بنيت الفكرة على اعتقاد سائد بامتلاك السودان ٢٠٠ مليون فدان من الأراضي الزراعية غير المستغلة وأن هذه الأراضي تتلقي كمية كافية من الأمطار أو يمكن ريها بسهولة إضافة لذلك أغرت الأرباح الضخمة التي جناها الرأسماليون الزراعيون في الزراعة الآلية التي توسعت في عقد ما بعد الاستقلال أصحاب هذه الفكرة بناءا على ذلك تم توزيع أراضي واسعة للرأسماليين وكذلك خصصت أرض للشراكات الأجنبية في حزام السافنا. أسهمت هذه الزراعة في مراكمة أرباح ضخمة في أيدي الرأسماليين الزراعيين والتجار العاملين بالزراعة. وتحولت بعض هذه الأموال إلى مجالات أخرى خاصة في مجال الخدمات.

برزت الشريحة الرأسمالية « النخبة» منذ النصف الثاني من السبعينات مع تدفقات القروض التجارية والفوائض البترو دولارية، في شكل قروض وهبات واستثمارات في مشروعات سلة غذاء العالم العربي بدأت تبرز تلك الشريحة ذات الأصول الاجتماعية المتباينة. فقد تكونت من بيروقراطية جهاز الدولة والعسكريين ومن السياسيين والمزارعين الرأسماليين وكبار الموظفين المتقاعدين وأصحاب المناصب السياسية ومن أصحاب المهن الحرة من أطباء

ومحاسبين ومحامين الخ. وبرغم تباين الخلفية الاجتماعية للشريحة المكونة للرأسمالية « النخبة» إلا أنها كانت لها رؤيتها الخاصة لمستقبل السودان وتمثلت تلك الرؤية في الارتباط العضوي بين هذه النخبة وأحزاب بعينها وقد حاولت بعض الأحزاب احتواء هذه الظاهرة الجديدة والتعبير عن مصالحها خاصة وأنها أصبحت مؤثرة في صنع السياسة والقرارات الاقتصادية، والعوامل التي أسهمت في توطيد هذه الفئة « النخبة» السياسات الاقتصادية التي اتبعت من الحكومة في عقد السبعينات بجانب المصالحة الوطنية بين نظام الحكم والجبهة الوطنية الممثلة في أحزاب اليمين في عام ١٩٧٧م حيث منحت الحكومة تلك الأحزاب مؤسسات مالية من بنوك وشركات تأمين واستثمار تحت رعاية وبمساهمة حزب الجبهة الإسلامية واتجهت هذه المؤسسات إلى عمليات انتقائية في مباشرتها لأنشطتها مرتكزة على التطورات الاقتصادية الداخلية والحوافز والامتيازات التي أجزلها النظام القائم. فكانت معاملات هذه المؤسسات قصيرة الأمد وذات ربحية سريعة. واستطاعت هذه المؤسسات من خلال الامتيازات والضمانات والإعفاءات من الضرائب، أن تصبح في وقت قصير مهيمنة على صعيد السوق الداخلي وتضاعفت رؤوس أموالها وارتفعت معدلات أرباحها. وقد كانت الأزمة التي يعانيها الاقتصاد حافزا آخر لهذه الشريحة لتوليد الأرباح الفاحشة ومراكمة الأرباح النقدية، وانحصرت أنشطة هذه الشريحة « النخب» في عدد من المجالات من ضمنها التجارة الخارجية وتهريب السلع المستوردة وتجارة السوق السوداء في النقد الأجنبي والسلع الغذائية. استفادت أيضا هذه الشريحة «النخبة» من التسهيلات الائتمانية من قروض وخطابات ضمان وعمولات مع المؤسسات المالية المنشأة حديثا والتي كانت بدورها انتقائية في تعاملاتها أي اتجهت للتعامل مع أشخاص محددين ومعروفين بانتماءات سياسية معينة الشيء الذي أدى إلى إطلاق اسم الرأسمالية « النخبة» الطفيلية الإسلاموية تعبيراً عن الارتباط العضوي الوثيق بين هذه الشريحة ومؤسسات المال التي تطبق المعاملات المسماة إسلامية ومن ضمن العوامل التي أسهمت في توطيد نفوذ هذه النخبة التطورات التي جرت في نهاية السبعينات حيث تم الانتقال من صنع السياسة داخليا إلى المشروع الدولي لصنع السياسة الذي يدعمه وينفذه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فقد أدت المشروطية (Conditionality) التي ترافق القروض من المؤسسات الدولية والدول المانحة والتي يفرضها صندوق النقد الدولي إلى مفاقمة الأوضاع الاقتصادية.

وصلت استراتيجيات وسياسات التنمية التي اتبعت في السبعينات إلى طريق مسدود وقد تبنت الحكومة برنامجا للتكيف الهيكلي منذ ١٩٧٨م وقد قاد إلى هذا التوجه ضعف السياسات الاقتصادية السابقة والضغوط القوية التي مارستها منظمات التمويل الدولية. وقد كان النظام الحاكم آنذاك في أمس الحاجة إلى العملات الأجنبية المقابلة التزامات ديونه والحفاظ على المستوى الأدنى من الواردات ولتمويل جهاز الدولة مما أدى إلى إنشاء السوق المصرفية الحرة مترافقة مع تخفيضات قيمة

الجنيه إلى خلق سوق سوداء موازية هيمنت عليها « النخبة الاقتصادية» إلى جانب بعض البنوك التي عملت في مجال المضاربة بالعملة. وقد أسهمت هذه السوق في بروز نخبة اقتصادية وعززت من مواقعها في الاقتصاد السوداني ويقدر حجم التداول في هذه السوق بحوالي ٨٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨١م وتوسعت إلى ١ . ١ بليون في عام ١٩٨٤م وقد بلغت الأرباح المتولدة من هذه السوق حوالي ٥٥ مليون جنيه سوداني في المتوسط خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٤م.

أدى نشوء السوق السوداء للنقد الأجنبي وتخفيض قيمة الجنيه إلى إفرازوانتشارممارسات السوق السوداء في كل السلع بما فيها السلع الاستهلاكية فقد وجدت الفئات الاقتصادية ضالتها في النهب الضاري للأرباح الضخمة من خلال التحكم في أسواق السلع الاستهلاكية عبر التخزين والسيولة النقدية.

بعد المصالحة في ١٩٧٧م تحالف حزب الجبهة مع السلطة السياسية آنذاك، وقد استطاع هذا الحزب إنشاء مؤسسات مالية منها ما يخضع إلى إشراف توجيهي من الحزب أو يمثل الحزب فيه عناصر قيادية تعمل على إدراجه في استراتيجية العمل الإسلامي العام. لقد بنى حزب الجبهة مؤسساته المالية والاقتصادية من خلال أنشطة البنوك والشركات المالية من تأمين و استثمار وغيرها. وقد بدأ العمل خلال بنك فيصل الإسلامي الذي أنشئ في العام ١٩٧٧م لتمارس هذه المؤسسات المالية أنشطتها في ظل شروط الاستقلال النسبي عن جهاز الدولة فقد استطاعت هذه المؤسسات جذب المدخرات المحلية وأموال البترودولار وتوجهها لمصالح شريحة من ذوي الانتماء السياسي المحدد. واستطاعت هذه المؤسسات تكوين نخبة من الرأسماليين المرتبطين عضويا بالحزب فقد وجهت الحركة عدد من كوادرها بدخول دنيا المال والأعمال والاستثمار مما أدى إلى ازدهار قطاع الإسلاميين في هذه الدنيا الجديدة وأصبح للحركة وجود فعال وسط التجار والمستثمرين ورجال الأعمال الذين استفادوا من علاقات الحركة الإسلامية وتسهيلاتها وتجمعات مؤيديها في الخليج وغيره.

لقد لعبت هذه المؤسسات المالية دورا كبيرا في تخفيض القروض والاعتمادات وعلى الرغم من سيطرة الحكومة من خلال البنك المركزي، إلا أن هذه البنوك كانت وما زالت تتمتع باستقلال نسبي مكنها من تحديد شروط تفضل مصالح طبقية معينة داخل الطبقة الرأسمالية وتمكنت من إعادة تشكيل النخبة وترتيب المصالح الاقتصادية في الواقع السوداني، فقد كانت لوائحها الخاصة الداخلية غير خاضعة للبنك المركزي ومع أن البنك المركزي يحدد بشكل عام سقوف أسعار الفائدة وتخصيصات القروض إلا أن لهذه المؤسسات موجهات تصدر من الحركة لتوجيه استثماراتها وقروضها تجاه عدد محدد من المنتمين سياسيا. وقد أدى هذا الاستقلال إلى تمكينها من جذب المدخر والمستثمر الذي يسعى لضمان التعامل خارج نطاق بيروقراطية الدولة وكما بقيت هذه المؤسسات في نظر المدخر أو المستثمر مستقلة ذاتيا ومحترفة ومنفصلة عن جهاز الدولة كما أصبحت مثالا للنجاح وجذب

المدخرات ويعتبر بنك فيصل الإسلامي الأكثر ديناميكية بين هذه المؤسسات وذلك بفضل الدعم الخارجي الذي تمتع به منذ نشأته وأيضا بفضل الامتيازات التي أجزلها له النظام المايوي بالإضافة لذلك كانت البنوك التابعة للجبهة ذات صلة وثيقة بالشركات الإسلامية الكبيرة متعددة الجنسيات مثل دار المال الإسلامي ومجموعة البركة فمنحت هذه الصلة العضوية بالرأسمال المتعدد الجنسيات، ولهذه البنوك الأفضلية أيضاً في منافسة البنوك الأخرى التي أنشأتها الأحزاب الأخرى وأدت إلى تقويتها في النهاية هيمنتها على قطاع التمويل والتجارة وبذلك استطاعت الحركة الإسلامية أن تسيطر على مفاصل الاقتصاد الوطني وتجاوزت بذلك كل الأحزاب السياسية الأخرى في جميع المناحي مستندة على قوتها المالية والاقتصادية.

تواكب مع هذه السياسات المصرفية الانتقائية إلغاء الرقابة على الأسواق، الشيء الذي أتاح للنخبة الاقتصادية إمكانية خلق مخزونات سلعية وتجفيف الأسواق ورفع الأسعار. وجني هوامش أرباح احتكارية، ولقد لعبت هذه التسهيلات المصرفية التي فضلت تمويل عمليات المضاربة والتجارة وتخزين السلع وغيره دورا كبيرا في تشكيل هذه الشريحة « النخب» والتي أصبحت ذات نفوذ سياسي قوي في أواخر الثمانينات ولابد أيضا من الإشارة إلى الفائدة التي جنتها الشريحة « النخب» الإسلامية من الدعم الخليجي سواء كان فردي أو حكومي. ذلك الدعم الذي تدفق في شكل زكاة ودعم تبشيري وغيره والتي سمح النظام المايوي بدخولها للسودان بدون ضوابط حيث أصبحت هذه الأموال في مواعين الجبهة الإسلامية والتي وظفتها من خلال كوادرها في مجالات المضاربة والتخزين والاحتكار وغيرها، أدت هذه الأموال التي لا يوجد حصرلها إلى تقوية وتعزيز المؤسسات المالية التابعة للجبهة. لقد أدت هذه الحلقات المتصلة والمترابطة من الأنشطة والتي تعبر عن سياسات اقتصادية معينة، ذكرناها إلى تشديد قبضة رأس المال الطفيلي على الاقتصاد السوداني فقد أدت أنشطة هذه الشريحة «النخبة» إلى تقويض الجنيه السوداني ومفاقمته على التوازن الخارجي وأدى استشراء موجات المضاربة في جميع المجالات ذات الربحية العالية وغير المنتجة حتى أصبح التأثير والنفوذ اقتصادياً سياسياً.

في القطاع الزراعي ركزت الخطط الاقتصادية طوال سنوات مايو في السبعينات على التوسع الأفقي بهدف زيادة وتنويع محاصيل الصادر حيث بلغت المساحة المستقلة في الفترة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٤م حوالي ٩ مليون فدان وبذلك أصبحت مشاريع الزراعة الآلية تنمو في منطقة واسعة من منطقة القضارف شرقا حتى جنوب كردفان ودارفور غربا، مرورا بجنوب النيل الأزرق والجزيرة والنيل الأبيض وهذا التوسع يرجع إلى اتساع حجم الفئات الرأسمالية « النخبة» في البلاد وخاصة النخب التجارية الطفيلية، وتطلعها للحصول على أكبر قدر من الفائض الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقصر وقت وهذا التوسع في حد ذاته يدل في الواقع على فهم متنامي وسط هذه الفئات الجديدة التي وجدت التشجيع والحماية والدعم من قبل الدولة من

خلال الخطة الخمسية وقوانين تشجيع وتنظيم الاستثماروانحيازالدولة بالكامل إلى جانب النخب الرأسمالية وفي هذا الجانب كان القطاع يوفر فرصا واسعة لنمو رأسمالي وذلك بسبب خصوبة الأراضي وتوفرها بمساحات واسعة والانخفاض في تكلفة الإنتاج وتوفر الأيدي العاملة الرخيصة ولذلك ظل هذا التوسع والمكانة الهامة التي ظلت تحتلها مشاريع الزراعة الآلية خلال السبعينات مرتبطا بنمو النخبة الاقتصادية واتساع حجمها وازدياد نفوذها الاجتماعي والسياسي، وبازدياد نفوذ رأس المال الأجنبي في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال تلك الفترة فقد وفرت الفئة الحاكمة حرية واسعة لهذه الفئات لم تعرفها من قبل ويضاف إلى ذلك أن الزراعة الآلية تسمح بالزراعة الواسعة التي تشمل آلاف الأفدنة وإن قانون الاستثمار الزراعي يمنح المستثمرين المحليين والأجانب امتيازات واسعة، تمثل في إيجار الأراضي بأسعار رمزية وتسهيلات البنك الزراعي وخدمات إنتاجية عديدة. وكشفت الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن العناصر التي اتجهت إلى الاستثمار في هذا النشاط جاءت من كبار موظفي الدولة في الخدمة المدنية والعسكرية و أركان الفئة الحاكمة من الوزراء وقيادات الاتحاد الاشتراكي وأعضاء مجالس الشعب ومن النخب الرأسمالية في المدن والمراكز الحضرية أيضا خاصة النخب التجارية الطفيلية وكذلك قيادات الإدارة الأهلية والزعامات الطائفية والقبلية. توجه هذه الفئات إلى الاستثمارفي هذا المجال لا يرجع فقط إلى إمكانياتهم المالية بل لامتلاكهم مداخل الاتصال بمراكزالقرارات المركزية والأقليمية بما في ذلك مداخل الإفساد والرشوة، بالإضافة إلى رغبة الفئة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة في تمتين علاقاتها وتحالفاتها وتوسيع قاعدتها من خلال مساعدة هذه العناصر وتدعيم مواقعها الاقتصادية والاجتماعية مع اتساع حجم هذه الفئات وازدياد وزنها السياسي، خاصة بعد دخول رأس المال الغربي والخليجي في قطاع الزراعة الآلية، أصبحت قادرة على توجيه سياسات الدولة تجاه القطاع الزراعي لخدمة مصالحها وترسيخ نفوذها السياسي والاجتماعي حيث كان لها تأثيرواضح في قرارات نميري الخاصة بتصفية نظام الشراكة الثلاثية في مشاريع الزراعة المروية ومزارع الدولة في قطاع الزراعة الآلية(٢٣٨).

تميزت سنوات الحكم المايوي بنمو واسع وسط النخب الرأسمالية « الاقتصادية» خاصة الفئات التجارية والطفيلية وذلك بسبب سياساته الاقتصادية التي كرست سياسات الانفتاح الاقتصادي الملائمة للنشاطات الطفيلية بمختلف أشكالها ويمكننا متابعة هذا النمو الواسع في كافة القطاعات الاقتصادية بما أشرنا ولكننا هنا سنركزعلى الجهاز المصرفي وقطاع التجارة الخارجية لدورها الكبيرفي تنمية هذه النخب. فبعد تكريس سياسة الانفتاح الاقتصادي قامت المصارف الخاصة والأجنبية والمشتركة بالسيطرة شبه الكاملة على الجهاز المصرفي وتوجيهه لمصلحتها ومصلحة الفئات الرأسمالية المرتبطة بها حيث ارتفع عدد المصارف في السبعينات إلى أكثرمن عشرين مصرف وهي:

المصارف الحكومية التجارية : بنك الخرطوم، بنك النيلين، البنك التجاري السوداني، بنك

الوحدة، البنك القومي للتصدير والاستيراد. البنوك الحكومية المتخصصة : البنك الزراعي، البنك الصناعى، والبنك العقاري. المصارف المشتركة الإسلامية : بنك فيصل الإسلامي، بنك البركة، البنك الإسلامي لغرب السودان، بنك التنمية التعاوني الإسلامي، البنك الإسلامي السوداني، بنك التضامن الإسلامي. البنوك المشتركة الأخرى : البنك العالمي السوداني، البنك الأهلى السوداني . المصارف الأجنبية : سيتي بنك، بنك عمان المحدود، بنك حبيب المحدود، بنك أبو ظبي، بنك المشرق الأوسط، بنك الاعتماد والتجارة الدولى.

وأصبحت المصارف الخاصة تنافس المصارف الحكومية وذلك بإستعادة المصارف الخاصة النفوذها وسيطرتها التي فقدتها بتأميمها ١٩٧٠م وفي إطارسياسات الدولة كان دور الجهاز المصرفي يتمثل في تمويل عجوزات الدولة « الميزانية العامة وتنمية الفئات الرأسمالية المختلفة . فقد ارتفعت مديونية الحكومة والمؤسسات العامة للجهاز المصرفي من ٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٠م إلى ٤٠٠ مليون عام ١٩٨٠م وحوالي ٣ . ١ مليار جنيه خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢م وذلك يعني أن الدولة تعتمد بشكل أساسي على الجهاز المصرفي في تمويل عجوزات ميزانياتها الأمر الذي أدى إلى تصاعد معدلات التضخم وبالتالي إرهاق الطبقات الشعبية وتنمية ثروات الطبقات المتحكمة «النخب» في الوقت نفسه ظلت المصارف التجارية تقوم بتنمية النخب الرأسمالية المختلفة فقد ارتفعت مديونية الجهاز المصرفي للقطاع الخاص من ٧٥ مليون جنيه عام ١٩٧٠م إلى حوالي ٦ . ١ مليار جنيه عام ١٩٨٤م وفي ذلك تستوي المصارف الحكومية والأجنبية (٢٤١) والمشتركة والإسلامية. فكل مصرف يقوم بتمويل نشاطات مجموعات معينة من التجار ورجال الأعمال أي مساعدتهم في تمويل نشاطاتهم وتنمية إمكانياتهم ومراكمة ثرواتهم ونشير هنا إلى مديونية أحد كبار رجال الأعمال من أحد المصارف الحكومية التي بلغت ١٨٠ مليون جنيه في عام ١٩٧٨م جزء كبير منها عملة صعبة استفاد منها في تشييد مصانعه وتطوير أعماله وفشل في تسديدها وما جرى لبنك الشعب وبنك النيلين في بداية الثمانينات خير شاهد على دور الجهاز المصرفي في تنمية الفئات الرأسمالية . ففي عام ١٩٨٤م مثلا بلغ مجموع رأس المال المدفوع للبنوك الأجنبية حوالي ٤٠ مليون، يعني بلغ حجم ودائعها ٣٠٠ مليون ووصلت سلفياتها إلى حوالي ٢٠٠ مليون جنيه أما البنوك المشتركة الإسلامية وغير الإسلامية فقد بلغ مجموع رأسمالها ١٥٠ مليون، بينما وصلت ودائعها إلى ٦٠٠ مليون وبلغت سلفياتها ٤٢٠ مليون جنيه خلال نفس العام ومعظم نشاطها التمويلي يتجه إلى مجالات التجارة والعقارات وسوق العملات الصعبة(٢٤٢) وهذه العمليات تشكل مصدرا هاما للتراكم الرأسمالي تستفيد منه مجموعات معينة من الفئات الرأسمالية خاصة الفئات المرتبطة بجهاز الدولة ، وفي نفس الاتجاه ظل يسير قطاع التجارة الخارجية فنجد بداية في السبعينات تراجعت النخبة الحاكمة من إجراءاتها لسيطرة الدولة على تجارة الصادرات والواردات لفتح الطريق أمام القطاع الخاص. وباسم تحرير التجارة أطلقت أيدي القطاع

الخاص في النشاط التجاري بشكل لم يتوفر له حتى في البلدان الرأسمالية العتيقة وضمن هذا الإطار ارتفع حجم التجارة الخارجية من ٢٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥م إلى ١ . ٥ مليار عام ١٩٨٢م فإذا افترضنا هامش ربح في حدود ٢٠٪ فقط فإن إجمالي الأرباح التي يمكن أن تكسبها مؤسسات القطاع الخاص العاملة في هذا القطاع تصل إلى ٥٠ مليون في عام ١٩٧٥م وحوالي ١٢٠ مليون جنيه في عام ١٩٨٢م قد تضاعفت هذه الأرباح في ظروف غياب الرقابة الحكومية على الأسعار والفساد الإداري والتلاعب في الفواتير والسوق الأسود و غير ذلك من الأساليب التي تتبعها الفئات التجارية كل ذلك يؤكد أن قطاع التجارة الخارجية كان ولا يزال يمثل مصدرا هاما للنمو لدى الفئات الرأسمالية واتساع حجمها وازدياد وزنها الاقتصادي والاجتماعي بفعل سياسات الدولة وبحكم ارتفاع حجم التبادل التجاري بين السودان والبلدان الرأسمالية المتقدمة. فقد وجدت النخب بفضل سياسات الدولة فرصا واسعة لتنمية علاقاتها مع رأس المال الأجنبي وشركاته الاحتكارية وبحكم تخلي الدولة عن دورها في التجارة الخارجية قامت هذه النخب بإغراق السوق بالسلع الاستهلاكية والترفيهية ذات الربحية العالية والسريعة وهكذا لم ينحصر نموواتساع النخب في هذين القطاعين بل تمثل في مختلف القطاعات الاقتصادية، فظروف الانفتاح الاقتصادي وتدفق رأس المال الأجنبي داخل البلاد وتضخم الإنفاق الحكومي، كل ذلك ظل يمثل عوامل هامة في تنمية النخب الرأسمالية السودانية فقد شهدت توسعا كبيرا في فترة السبعينات والسنوات اللاحقة وفي مجال الصناعة توسع النمو الرأسمالي بشكل ملحوظ وتميز بالارتباط برأس المال الأجنبي والاعتماد على التسهيلات الحكومية والمصرفية وخلال ظروف مصادرة الديمقراطية وتفشي الفساد وسط جهاز الدولة وتطلع فئاته العليا وأركان الفئة الحاكمة إلى الثراء ودخول عالم البرجوازية تبلورت فئات البرجوازية البيروقراطية وتداخلت علاقاتها وتشابكت مع الفئات التجارية.

## ٣ - ٣ أثر العلاقة بجهاز الدولة في إبراز النخب الاقتصادية في فترة حكم الإنقاذ ١٩٨٩ -٢٠٠٢م:

استولى نظام الإنقاذ على الحكم في البلاد في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م ومنذ اللحظة الأولى لاستيلائه على النظام اتخذ العديد من الإجراءات الاقتصادية تمثلت في سياسة الرقابة على الأسعار والقيود المشددة على الاقتصاد وإقامة محاكم إيجازية لمحاكمة المخالفين لقوانين الرقابة بالسجن ومصادرة السلع المخزنة وفرض عقوبات أشد لمخالفي لائحة بنك السودان الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي . كما اتخذ قراراً في مايو من العام ١٩٩١م باستبدال العملة المصرفية أدى إلى تقليل حجم السيولة المتداولة نفسها. كما اتخذ قراراً في أكتوبر ١٩٩١م بتعديل سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي وفي فبراير ١٩٩٢م اتخذت الدولة قرارتها الجريئة والخاصة ببرنامج تحرير الاقتصاد السوداني وإزالة التشوهات الهيكلية المتراكمة منذ بداية السبعينات والتي تركزت على القيود والضوابط التي كبلت حركة التجارة في السوق وخاصة على

الواردات والصادرات وتحديد سقوفات على أرباح الأعمال وتحديد الأسعار في كل مستويات الإنتاج والتوزيع لقد كانت آثار هذه السياسات واضحة جداً في النمو الكبير للنخبة الاقتصادية المرتبطة بجهاز الدولة بفضل ارتباطها الوثيق بها سواء كان مرد ذلك للولاء السياسي أو استغلال النفوذ السياسي والاجتماعي على النحو الذي نتناوله في هذا المبحث.

السياسات الاقتصادية التي اتبعتها حكومة الإنقاذ منذ مجيئها في يونيو ١٩٨٩م خلقت تشوهات في تركيب النخبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث أفرزت نخبة اقتصادية غلب عليها الولاء السياسي والفكري بديلا للنخبة الاقتصادية التي اندثرت بفعل سياسات الإنقاذ، وإذا أردنا الحديث عن تلك الإجراءات الخطيرة التي اتخذها النظام في مايو ١٩٩١م هو مشروع استبدال العملة. استهدف القرار إدخال السيولة المتداولة خارج إطار النظام المصرفي إلى داخله وتقليل حجم السيولة المتداولة وكان يهدف هذا الإجراء السيطرة على مجريات الاقتصاد ومحاربة الصفوة الاقتصادية المسيطرة في تلك الفترة حيث اتخذ هذا القرار دون دراسة فنية وعلمية كما تم تنفيذه على درجة عالية من السرية وفي نطاق ضيق لم يتجاوز وزير المالية ومحافظة بنك السودان وربما ثلاثة من السياسيين. لذا جاء التنفيذ وفي طياته كثير من المخاطر المالية والسياسية والاجتماعية. حيث تم اتخاذ قرار باستقطاع ٢٠٪ من المبالغ المدفوعة للاستبدال وحفظها لدى المصارف التي قامت بالاستبدال وقد ترتب على حجز هذه النسبة من أرصدة التجار والجمهور مشاكل مالية كبيرة لأصحاب هذه الأموال بل كانت سببا في إفلاس عدد مقدر من التجار الذين فوجئوا بهذا التجنيب، من هنا بدأ تدهور النخبة الاقتصادية المتواجدة في الساحة قبل مجيء الإنقاذ وخاصة النخب غير الإسلامية، وازداد الأمر سواء في أكتوبر ١٩٩١م حيث اتخذ قرار بتعديل سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي من قبل حكومة الإنقاذ إذ تم تعديل سعر الصرف الرسمي من ٥ . ٤ جنيه للدولار الواحد إلى ١٥ جنيه وسعر الصرف الحر من ١٢. ٣٠٠ جنيه إلى ٣٠ جنيه في حين استمر السعر الخاص بسوق الاستثمار التجاري في مستواه المرتفع البالغ قدره ٨٠ جنيه للدولار الأمريكي. هذه الإجراءات أدت إلى ظهور نخبة اقتصادية مستغلة الاتجار بالعملة عبر التصديقات التي منحت من قبل الحكومة بإنشاء الصرفات الخاصة والسماح لها بالتجارة في مجال العملات مما أدى إلى مراكمة ثروات طبقة معينة من خلال الأرباح الخيالية التي حققتها في ذلك المجال. كما لجأت الدولة إلى زيادة حجم الكتلة النقدية حيث ارتبطت الزيادة بظاهرة التمويل بالعجز. حيث ارتفع حجم الكتلة النقدية من ١١ . ٢ بليون عام ١٩٨٨م إلى ٢٣ . ٧ بليون في عام ١٩٨٩م ثم ٣١ . ٦ بليون في ١٩٩٠م ثم إلى ٥٢ بليون في عام ١٩٩١م مقابل زيادة الكتلة النقدية شهدت الإيرادات الحكومية ارتفاعاً مذهلاً فمن ٣,٥ بليون جنيه في ١٩٨٨ / ٨٧ م قفزت إلى ٣٢ . ٢ بليون في عام ١٩٩٢ / ١٩٩١ م وتعزى هذه الزيادة الضخمة في الإيرادات إلى الإيرادات الضريبية خاصة الضرائب غير المباشرة والتي ارتفع إيرادها من ١٨ بليون في ١٩٨٨ / ٨٧ م إلى

١٠. ٩٥٧ . ٥ بليون جنيه للسنوات ٩١/ ٩٠ / ٩٠ / ٨٩ م / ٩٢ / ٩١ م على التوالي رغم ذلك فشلت الدولة في مواجهة التزاماتها وتغطية منصرفاتها. ومع ذلك فقد ارتفعت نفقات الأمن والحرب من ٨٪ في الميزانية خلال ١٩٨٤ / ٨٠ م إلى ٢٢٪ خلال ٨٩ ثم قفزت إلى أكثر من ٥٠٪ خلال الفترة الأخيرة أدت الأزمة المالية الخانقة إلى اللجوء لطباعة النقود، ولعل الأرقام أعلاه توضح هذا المعنى بلا لبس كما لجأت الحكومة أيضا إلى تخفيض قيمة الجنيه والذي أثر تأثيراً مباشراً على معيشة السكان وتقوية دخول المضاربة ودعمه بشكل مباشر للشريحة الطفيلية وقد أدى التخفيض المتواتر لقيمة الجنيه إلى تقليص وتدهور المقدرة الشرائية لدى الجماهير الشعبية وأصبحت الأجور والمرتبات لا قيمة لها بمعنى أنها لا تكفي لتغطية تكلفة الضروريات الحياتية وأن كل تخفيض لقيمة الجنيه مقابل الدولار يترجم في شكل ارتفاع في أسعار السلع والخدمات المقدمة للجمهور، وفي الجانب الآخر وفي ظل هذا اتخذت الحكومة سياسة إنشاء السوق المصرفية الحرة مترافقة مع تخفيضات قيمة الجنيه إلى خلق سوق سوداء موازية هيمنت عليها الشريحة الموالية لنظام حكم الإنقاذ إلى جانب بعض البنوك التي عملت في مجال المضاربة بالعملة والبنوك الإسلامية التي تعد جزءاً من مؤسسة الإنقاذ التنظيمية، وقد أسهمت هذه السوق في بروز الشريحة الاقتصادية الموالية وعززت من مواقعها في الاقتصاد السوداني بفضل سياسات الدولة أدى نشوء السوق السوداء للنقد الأجنبي وتخفيض قيمة الجنيه إلى إفرازوانتشار ممارسات السوق السوداء في كل السلع بما فيها السلع الاستهلاكية، وتدل الشواهد المتوفرة إلى توسع السوق السوداء لتشمل جميع المناحي في الفترة الأخيرة وحيث أن هنالك تدهور في الإنتاج وندرة في السلع فقد وجدت الشريحة الطفيلية الموالية لنظام الحكم ضالتها في النهب الضاري للأرباح الضخمة من خلال التحكم في أسواق السلع الاستهلاكية بفضل التسهيلات من قبل المؤسسات التنظيمية والمتمثلة في التصديق والإعفاءات الجمركية تحت مظلة الجمعيات الخيرية ومن خلال توافر إمكانيات التخزين والسيولة النقدية وبحكم طبيعة رأس المال الطفيلي فإنه يتجه إلى الأرباح السهلة والسريعة ولذلك تؤطر للسوق الأسود أكثر فأكثر مع السيطرة المتنامية لرأس المال الطفيلي على المقدرات الاقتصادية للبلاد بفضل سياسات الدولة. ويتعين هذا النوع من رأس المال عن الاستثمار المتبع لأن ذلك يتطلب فترة نضوج أطول . فمع تفشي وهيمنة السوق السوداء والمضاربة أصبح الدولار أكثر السلع ربحية في السوق. كما اتجهت تسهيلات الاقتراض المصرفي للمضاربين في الدولار والسلع الأساسية الشيء الذي أتاح لهم سيولة نقدية ضخمة بالإضافة إلى ذلك لعب تذبذب السياسات المالية والنقدية دورا هاما في جعل الدولار أكثر السلع أمانا وثقة. علاوة على ذلك ومع توقف تدفق النقد الأجنبي من الخارج في شكل قروض ومنح وهبات وتحويلات المغتربين وتدنى عائدات الصادرات، خاصة في ظل العلاقات الخارجية السيئة للحكومة أصبحت الحكومة نفسها مشترية للدولار في السوق السوداء مما زاد الطلب عليه ورفع سعره.

إن أكثر الفئات التي استفادت من البرنامج الثلاثي هي شريحة رأس المال التي تعمل في مجالات المضاربة على النقود والعملات الأجنبية والأرض والسمسرة وتجارة السلاح والسلع الغذائية وتهريب رؤوس الأموال والمرتبطين برأس المال الأجنبي من خلال الاستيراد والتصدير، وهي ذات علاقة وطيدة بجهاز الدولة والنظام المصرفي، كما استفاد من ذلك كبار بيروقراطي الدولة والممسكين بالسلطة والحزب الحاكم وتنمية هذه الشريحة إلى الإكثار النقدي دون تراكم منتج وقد اتجهت هذه الفئة إلى تحويل أرباحها إلى عملات أجنبية وإلى حسابات في الخارج وإلى شراء الأصول الأجنبية. ونتيجة لذلك تفشت ظاهرة هروب رأس المال خاصة في ظل تقلبات السياسة الاقتصادية، وفي الآونة الأخيرة أصبح احتكار السوق وقفا على التجار والطفيليين الموالين للحزب الحاكم - حزب الجبهة الإسلامية - وتقوم بين هؤلاء والمكاتب الحكومية المختصة وبعض البنوك علاقة خاصة وقد جنت هذه الفئة أرباحا ضخمة من جراء التحكم في حركة السلع في السوق المحلي وفي ظل انحياز الحكومة لهذه الفئات من خلال السياسات الاقتصادية المفصلة لتناسب مصالحها وتسريب المعلومات عن القرارات أصبح لهذه الفئة هيمنة مطلقة على الاقتصاد الوطني، وعلى صعيد رأس المال الوطني فقد تضررت فئات الصناعيين والزراعيين غير المرتبطين بالنشاطات الطفيلية وغير المرتبطين بعضوية وتأييد الحزب الحاكم. كما تعاني هذه الفئات من تقلب السياسات ومن التضييق الذي تمارسه الأجهزة ضدهم. وبجانب هؤلاء نجد أن الدخل المتدهور وارتفاع تكاليف المعيشة والخدمات الاجتماعية مع الانسحاب المنظم للحكومة من مجالات الأنشطة الاقتصادية والسوق والسماح لفئة رأس المال الطفيلي بالازدهار والتوسع وتدهور مريع للمواطنين إلى أدنى مستويات خط الفقر وفي نفس الوقت هناك عددية قليلة من الرأسماليين الطفيليين النشطين سياسيا يراكمون أموالا ضخمة من المضاربة والمتاجرة في قوت الشعب مستفيدين من أجهزة السلطة التي يهيمنون عليها بالإضافة إلى المؤسسات والشركات المالية الضخمة التي يهيمن عليها حزب الجبهة في الداخل والخارج أصبحت لهم هيمنة على صنع السياسة وهذا ما مكن تنظيم الجبهة من إدارة الوضع الحالي. وقد لعبت هذه المؤسسات والكوادر التي وجهها التنظيم إلى الدخول في دنيا المال والأعمال دورا كبيرا في تغذية وتوسيع شريحة رأس المال الطفيلي. وقد لعبت السياسات الاقتصادية المختلفة دورا حيويا في توطيد شريحة رأس المال الطفيلي (٢٥٨) إذ أصبحت السياسة الاقتصادية ما هي إلا تعبيرا عن مصالح معينة لفئات وشرائح محددة من المجتمع وفي نفس الوقت تكون ضد مصالح الفئات الأخرى فقط سيطرت شريحة رأس المال الطفيلي وكما أوضحنا فيما تقدم فالسياسة الاقتصادية ما هي إلا تعبير عن مصالح طفيلية معينة وأن السياسات الاقتصادية في النهاية تخدم مصالح الفئات الأخرى فقد سيطرت شريحة رأس المال الطفيلي على جهاز الدولة، بعد أن اشتد عودها وهيمنت على مفاصل الاقتصاد الوطني منذ نهاية السبعينات لقد كان انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م تعبيرا حقيقيا عن ضيق الشريحة الطفيلية بالممارسة الديمقراطية التي أصبحت

تقيد أنشطتها في كافة المجالات.

أدت الممارسة الديمقراطية إلى إضعاف تأثير الشريحة الطفيلية على صنع القرار الذي ظلت تمارسه طيلة فترة ٧٨ - ١٩٨٥م وبرغم بصماتها خلال فترة الديمقراطية الثالثة إلا أن الحركة السياسية العامة كادت أن تتجاوزها بطرحها لحل مشكلة الجنوب سلميا وإرساء دعائم سودان موحد ديمقراطي يمكن فيه اقتسام السلطة والثروة. وكان هو مربط الفرس الذي دفع بالحزب الممثل لرأس المال الطفيلي للاستيلاء على السلطة بالانقلاب العسكري وفرض برنامجه الاقتصادي الاجتماعي على كل الطبقات والفئات الأخرى بما فيها الشرائح الرأسمالية الأخرى ولدعم هيمنة السياسة والأيدلوجية فقد درج النظام على فصل الكوادر المخالفة له في الرأي من جهاز الدولة وإحلالها بعناصر منتمية للحزب أو ذات ولاء له بذلك أمنت سيطرته على السلطة السياسية وجهاز الدولة

تمثل السياسات الاقتصادية كما ذكرنا آنفا الشروط العامة التي تعمل في إطارها الشرائح الطبقية المختلفة. كما أن هذه السياسات تعبر عن المصالح الحقيقية للنظام الحاكم ومن هذه السياسات البرنامج الثلاثي لحكومة الإنقاذ ٩١/ ٩٠ - ١٩٩٣ / ٩٢ م والذي كان من أحد أهدافه خروج الدولة من مجالات الإنتاج سواء الزراعي الصناعي والتسويق الداخلي والخارجي والخدمات الاقتصادية باستثناء قطاع التنقيب والبترول وأثر ذلك قامت الدولة بخصخصة المؤسسات والقطاع العام على نحو يناقض فلسفة الدولة الإنقاذية المتمثلة في الاقتصاد الإسلامي وفلسفة الدولة في كسر الاحتكار العام في المؤتمر الوطني للإنقاذ الاقتصادي الذي يتحدث عن خروج الدولة عن طريق بيع المؤسسات الخسارة والمتعثرة أو بيع حصص ملكية الدولة أو تحويلها إلى شركات مساهمة عامة . لقد انتهت إجراءات الخصخصة إلى خروج كل الدولة والمجتمع من الاقتصاد وحققت الدولة مبدأ رأسمالية الاقتصاد لا إسلاميته تحت لافتات إسلامية كبيرة واستيعاب قيم رأسمالية تحت عناوين إسلامية. صاحبت عملية الخصخصة أخطاء فنية وإدارية وقانونية بصورة بدلت من محتوياتها كما أن مجلس الوزراء ترك الحبل على القارب في اللجان المختصة حيث لم تلتزم بتقارير دورية للمجلس عن المؤسسات التي خصخصت حتى يتمكن من صحة إجراءات خصخصتها ومتابعة تنفيذ العقود المبرمة ولذلك تمت الخصخصة برؤية سياسية ضيقة لم تجد الإرادة الشعبية منالاً على ذلك عندما خصخص مصنع نسيج ربك لشركة، كان هناك عطاء مقدم من قطاع واسع من قطاعات المجتمع هم المزارعون وتقدموا أيضا حسب الشروط أمام لجنة الحسبة الإدارية أنهم تقدموا بهذا الطلب وبنسبة ٥٪ أكثر مما قدمته تلك الشركة ولكن لم يرسو العطاء لهم. كما أن التصرف في مرافق القطاع الصناعي عبر الخصخصة لم يحالفه التوفيق لأن هذه المرافق قد عرضت للبيع في وقت وحد ولم يكن ذلك موافقا لمقدرة واستيعاب السوق المحلي وبهذا لوحظ عند تقييم أسعار وبيع هذه المرافق أنها كانت في أغلب الأحيان أقل من القيمة التقديرية حسب تقييم اللجان المتخصصة، نجد تقييما كبيرا جدا ونجد أنها بيعت بثمن

بخس ودراهم معدودات، بدون أن يكون هنالك حيثيات وأسباب واضحة مقنعة بالنسبة للإنسان. كما أن هناك مرافق تم التصرف فيها باستبدال الديون بالأصول وعليه لم يتم الإعلان عنها للوصول لسعر أعلى من خلال المنافسة. كان عدم الإعلان سمة بارزة وشائعة في معظم هذه الممارسات، كما أن عملية تحويل المؤسسات إلى شركات مساهمة عامة لم يتم في الفترة التي حددها البرنامج الثلاثي وذلك لتأخر إنشاء سوق الأوراق المالية وكان ذلك بقصد حرمان هذه الشركات من دخول المنافسة والتقدم بعروض مجزية لشراء مرافق القطاع العام.

توجد بعض المرافق التي تم تقييمها بالعملة الأجنبية والمحلية لأن بها أصول وهي عبارة عن قروض أجنبية تسددها الحكومة، هذه المرافق تم بيعها بالعملة المحلية وبأقل من القيمة التي تم تقييمها بها، كما أن الشروط الجزائية التي تضمنتها عقود البيع لم تطبق في أغلب المرافق التي تم التصرف فيها كما أن السداد ينتابه نوع من التماطل والتسويف مما قلل القيمة الحقيقية للبيع في تاريخه المحدد وهنالك عقود لم تحدد فيها قيمة ضريبة المبيعات دون الإشارة لإعفاء الجهة التي قامت بالشراء من تلك الضريبة ولم يتم تحديد الضرائب فيها ولم تدفع حيث أن إجمالي تقديرات الضرائب كانت في حدود ٨٩٤ مليون جنيه سوداني والمدفوع منها في حدود ٤٦٥ والمتبقي للسداد ٤٣٢ مليون مثال كما أن شركة مدينة النيل الأبيض تم بيعها بالعملة الأجنبية وثم حول الشراء إلى العملة المحلية مما أدى لتخفيض القيمة الحقيقية للمبالغ المطلوب سدادها لأنها سددت حسب سعر الصرف الرسمي بينما سعرها في السوق الحر يزيد على ذلك ما خفض عن المشتري كثيراً وأضعف من قيمة المتحصل للخزينة العامة، فهي خدمة ليست للمجتمع لكن للفرد وفي ذات الوقت كان سداد الأقساط خصما على ديون الحكومة وهذا ما لا يخالف شروط العقد وحده بل يعطي تلك الديون قيمة تزيد عن قيمتها الحقيقية خاصة إذا علمنا أن قيمة الدولار لديوان العالم الثالث في حدود سنتان باعتبارها ديون شبه هالكة بجانب كل ذلك تم جدولة الديون للسداد مرة أخرى مخالفا بذلك شروط العقد ولذا يؤدي إلى إضعاف الناتج وفقا لاعتبار نسبة التضخم.

شركة مدبغة النيل الأبيض تم التصرف فيها عبر عطاء مقدم باسم مؤسسة الثقاف العالمية وشركاؤه بينما التوقيع على العقد مع مجموعة جهات هي بنك فيصل الإسلامي، وشركة الرواسي، وشركة باس، وشركة الرضا المستثمرون السودانيون ليس هنالك إشارة لمؤسسة الثقاف في هذا العقد. كما أن هذه الشركة بمراجعة رأس المال المسجلة به لدى المسجل التجاري رأس مال ضعيف لا يقوى السداد قيمة المبيع كما أن بنك فيصل نفسه في تلك الفترة كان متعثراً وبدأ فعليا في التصرف في أصوله، فكيف لبنك يتصرف في أصوله أن يوجه التزاماته وكيف يعتمد عليه في إدارة مرفق كمدبغة النيل الأبيض.

أما بالنسبة لمشروع كنافة أبو نعامة تم البيع بمبلغ ٧٥٠ مليون جنيه سوداني بينما كان تقييم مركز البحوث والاستشارات الصناعية كان بالعملة المحلية والأجنبية (المحلية ٤٣٢ مليون

جنيه سوداني. 9,251,000 دولار) فإذا أخذنا في الاعتبار قيمة النقد الأجنبي بسعر الاستثمار التجاري المطبق في ذلك الوقت ٨٠ جنيها للدولار فإن قيمته تكون بالعملة الأجنبية وحدها يبلغ حوالي ٩٤٠ جنيه سوداني ليتضح إجمالي التقييم بالعملة الأجنبية واحد مليار ومائة و إثنين وسبعون مليون جنيه سوداني. بينما أعلى عطاء قدم من شركة الدالي والمذموم كان بواقع ٥٠٠ مليون جنيه سوداني وبعد التفاوض معهم في بيع ب ٧٥٠ مليون جنيه سوداني الملاحظ أن التقديرات التي قدمت قد تكون أقل تقديرات على المباني إذا أن التقديرات الفعلية للمباني وحدها ثلاثة مليار جنيه سوداني وعليه كان من الأفضل أن تتم إعادة العطاء كما حصل عند طرح عطاء مصنعي ريا وكريكاب (٢٦٨) أما شركة النيل الأبيض للتغليف والتي تعتبر من أهم الشركات العاملة إذ أنها تنتج مواد التغليف لكافة المصانع الأمر الذي يجب أن يعكس في قيمتها إذا تم طرح المرفق في عطاء عام إلا أنه تم بيع هذه الشركة بعرضها على الشركة الأفريقية السودانية للتنمية والاستثمار المحدودة وتم التوصل لسعر وفاقي قدره ٥ ملايين و ٥٢١ ألف دولار وهذه الشركة لم تقيمها بيت خبرة استشاري ولكن تم تقييمها عن طريق لجنة مشتركة بين الحكومة والشركة نفسها. أما فيما يتعلق بالمسائل الضريبية منحت شركة داو فترة سماح قدرها ٥ سنوات لسداد ضريبة المبيعات البالغ قدرها ٤ . ٥ مليون دولار وبموجب القانون أن ضريبة المبيعات يجب أن تسدد فوراً. إن سياسة التحرير الاقتصادي التي انتهجتها حكومة الإنقاذ كانت من أبرز العوامل التي ساهمت في بروز نخبة اقتصادية جديدة حيث صاحب هذه السياسة قصور واضح في إصلاحات السياسات النقدية والمالية خاصة فيما يتعلق بالخصخصة التي تعد إحدى طرق الثراء، وظهور فئات اقتصادية جديدة خاصة أن الإجراءات التي اتبعت اتسمت بالمحاباة مما نتج عن ذلك ثراء سريع والغريب في الأمر صدر أمر بقيام سوق الأوراق المالية ليمارس صلاحياته في تقييم أصول المؤسسات القومية ولكن عطل قيام سوق الأوراق المالية حتى تمت عملية الخصخصة كما أن عملية الخصخصة لم يتبع فيها الإجراءات السليمة من حيث التقييم وتكوين اللجان الفنية وطرح المؤسسات عبر مناقصات، حيث تم التصرف في بعض المؤسسات بقرار سياسي أي يتم تحديد السعر والمشتري إذ تم تحويل هذه المؤسسات إلى أفراد وأثروا منها ثراءا فاحشا على إثر غياب المحاسبة والرقابة الإدارية من قبل أجهزة الدولة المناط بها إجراء الرقابة والمحاسبة مضاف إلى ذلك أن الخصخصة نفسها جاءت مشوهة لتحقق أغراض فئات اقتصادية معينة ذات صلة بجهاز الدولة وبدافع التخلص من مرافق القطاع العام تم التصرف في مؤسسات القطاع العام مثل النقل الميكانيكي هذه المؤسسة المناط بها الإشراف على مشتريات الدولة من السيارات وقطع غيارها وهي التي تضع المواصفات وتقوم باستيرادها وتوفر ورش الصيانة مع ملاحظة أن الحكومة لديها أسطول ضخم وهي مؤسسة حكومية لصالح الدولة وليس لصالح أفراد ولكن تم التصرف في هذا القطاع وآلت صلاحيه دوره إلى شركات خاصة وأفراد ذوي علاقة بجاهز الدولة أو الحزب الحاكم، ونتج عنه ثراء ودخول

الفئات المقربة من السلطة سواء من الناحية الفكرية « أيدلوجيا» أو عرقيا وطبقيا أو بناءا على علاقات قائمة على المصلحة المتبادلة إلى عالم النخبة الاقتصادية، وأيضا مصلحة المخازن والمهمات التي تحتفظ بكل مشتروات الحكومة من أدوات مكتبية ومستلزمات الحكومة الأخرى تم تصفيتها وآلت اختصاصات وصلاحيتها أيضا إلى شركات خاصة وأفراد إذ أصبحت كل مؤسسة تقوم بشراء إحتياجاتها وفق برنامجها وأصبحت تطرح في عطاء وترسي هذه العطاءات للتجار الموالين للدولة.

بعد أن أحكمت الدولة في تصفية القطاع العام وكونت لجنة التصرف في مؤسساته بالبيع أو الإيجار أو الشراكة وحولت ملكية بعض المؤسسات الحكومات الولايات وبعض المنظمات تابعة لها ثم حددت ٢٧٣ مؤسسة ومرفقا كدفعة أولى للخصخصة نفذت منها ٧٤ في الفترة من ٩٢ - ١٩٩٧م ونتج عن ذلك تشريد حوالي ٨٩٣٤ من العاملين عأدت الحكومة بعد أن تصرفت في مرافق القطاع العام بإنشاء شركات تجارية تابعة لوزارات اتحادية وولائية ولجهاز الأمن ولتنظيماتها العسكرية داخل القوات المسلحة وسجلتها كشركات عامة كي لا تخضع لمراقبة المراجع العام وتتمتع بحرية الصرف خارج الميزانية توفر غطاء للنشاط التجاري للوزراء والولاة وكبار ضباط القوات المسلحة والأمن (٢٧٣) حيث تم تسجيل هذه الشركات بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٥م ولكن رأسمالها من أموال الدولة سواء كان مستقطعا من أموال وزارة أو ولاية أو أجهزة أمنية أو قوة نظامية والفرق بين الشركات الخاصة والشركات المملوكة للدولة أن الأخيرة تخضع لرقابة ومراجعة أجهزة الدولة المحاسبية والقانونية وتدخل إيراداتها ضمن إيرادات الدولة أما الأولى لا تخضع لرقابة ومراجعة أجهزة الدولة المحاسبية والقانونية ولا تصب عوائدها في إيرادات الدولة وتصرف على جوانب سياسية وأمنية خاصة بالسلطة الحاكمة، الهدف من ذلك تحقيق شعار الحركة الإسلامية التمكين السياسي القائم على التمكين الاقتصادي لذلك استغلت الحركة الإسلامية أموال الدولة لإجراء عملية التمكين، وحققت ذلك من خلال رفع شعار الاقتصاد الحر أولاً وتحت مظلة هذا الشعار تم إنشاء مئات الشركات الخاصة بأموال الدولة نفسها وأتاح ذلك للحركة الإسلامية وأفرادها أن تستخدم مراكمة الأموال والثراء لأعضائها الذين أوكل لهم مهمة إدارة هذه الأموال كل ذلك كان محميا بالقانون والأنظمة واللوائح والاستثناءات والامتيازات والإعفاءات من الجمارك والضرائب بقرارات سيادية حرمت الميزانية من ٣٥٪ من الإيرادات وفي كل ذلك تأثر القطاع الاقتصادي التقليدي الوطني الذي عجز عن منافسة الشركات الخاصة المملوكة للسلطة لأن الدولة هي أكبر مستثمر وأكبر مشتر للسلع والخدمات حيث وجهت السلطة الحاكمة كل فرص الاستثمار لشركاتها وحرمت منها شركات القطاع الخاص، ويمكن أن نسوغ نموذجا لتلك الشركات من شركة السوار الذهبي التابعة لحكومة شمال كردفان وقد سجلت مساهمة عامة ب ٢٠٠ سهم قيمة السهم ١٠ مليون جنيه المؤسسون : إدارة الاستثمار التجاري بوزارة المالية لولاية شمال كردفان ١١٥ سهم، الصندوق القومى

للمعاشات ٢٠ سهم التأمينات الاجتماعية ٣٠ سهم وتطرح بقية الأسهم للجمهور أما مجلس الإدارة فيتكون من وزير المالية ومدير صندوق دعم الولايات ومدير الميزانية بوزارة المالية وتمارس الشركة نشاطها بتنافس غير متكافئ مع تجار السوق وتستحوذ على توكيلات لتوزيع شركات مثل أمان غاز وثلاجات ليبهر وأدوات فيليبس الكهربائية ومثال شركة هجليج وهي من أكبر الشركات في مجال البترول وتحتكر إنتاج النفط وتمتلك أموال ضخمة جداً ولكنها شركة غير حكومية بنسبة مئة بالمئة إذ تمتلك شركات خاصة ذات مسئولية محدودة ومسجلة بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٥م جزءا كبيرا من أسهمها وهذه الشركات ذات طبيعة خاصة ولها علاقات متداخلة مع جهاز الدولة وجهاز التنظيم وتدار بواسطة كوادر الإنقاذ ومثيلتها شركة جياد لصناعة السيارات وسارية وخلافها من الشركات الكبرى وجل هذه الشركات تتمتع بإعفاءات جمركية وضرائبية مما أدى إلى مراكمة ثرواتها وثروات طاقم أفرادها الإداري مما أدى إلى بروز طبقة اقتصادية غير معروفة ولا صلة لها بالطبقات الرأسمالية التقليدية أو حتى الطبقة البرجوازية التي ظهرت في فترة مايو، وأخذت هذه الشركات تقوم مقام مؤسسات القطاع العام التي حلت وفقا لسياسة التحرير الاقتصادي حيث آلت إليها وظيفة مصلحة المخازن والمهمات التي كانت تحتفظ بكل مشتروات الحكومة إنابة عنها وكانت تقدم خدمات رخيصة لأنها جهة مركزية، بعد أن حلت آلت مهامها إلى الشركات التي أنشأتها الحكومة وأصبحت ترسي عليها العطاءات كما آلت إلى ذات الشركات مهام مؤسسة النقل الميكانيكي نتيجة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها حكومة الإنقاذ منذ مجيئها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م خلقت تشوهات في تركيبة النخبة الاقتصادية والاجتماعية حيث أفرزت نخبة اقتصادية غلب عليها الولاء السياسي والفكري بديلا للنخبة الاقتصادية التي اندثرت بفعل سياسات الإنقاذ وإذا أردنا الحديث عن ذلك من خلال السياسة النقدية والمالية التي تزامنت مع إصلاحاتها الهيكلية مما أدى إلى مواصلة معدلات التضخم وتسارعها في الارتفاع حتى بلغت حوالي ١٢٠٪ عام ١٩٩٢م مقابل حوالي ٦٧٪ في عام ١٩٩٠م ثم استمر في التصاعد حتى بلغ المعدل ٪ ١٦٦ في أغسطس ١٩٩٦م أعلى مستوى لمعدلات التضخم في تاريخ السودان الحديث مع ذلك شهد تمويل القطاع الخاص توسعا كبيرا مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم السيولة بنهاية عام ٩٣/ ٩٢ إذ بلغت نسبة الزيادة الكلية في تمويل المصارف التجارية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة بحوالي ١٣٠٪ بمقارنة الزيادة المقررة في بداية العام ٦٣٪ وتقدر الزيادة في حجم السيولة بحوالي ٢٣٪ من الحجم القائم في بداية العام المالي ٩٢ / ٩٢ وفي عام ١٩٩٤ / ٩٣ م استمر التوسع في حجم النقود وتجاوز المخطط له إذ بلغ معدل نمو تمويل القطاع الخاص والمؤسسات العامة في يونيو ١٩٩٤م ١٧٪ من حجم السيولة حيث كانت الطبقة المستفيدة من كل تلك الإجراءات المالية والنقدية هي طبقات الأفراد والمؤسسات والشركات ذات الصلة بنظام الإنقاذ والمرتبطة به وفقا لمصالحها السياسية والفكرية والاقتصادية.

لقد ساهم الفساد الإداري في عهد الإنقاذ

مساهمة فعالة في إبراز نخبة اقتصادية مرتبطة بجهاز الدولة لقد فتح النظام الباب للإعفاءات الجمركية فنالتها عشرات الهيئات العاملة في المجال الاقتصادي بحجة أنها تمارس أعمالا خيرية. حتى الوزراء والولاة أعطوا سلطة منح الإعفاءات الجمركية التي كانت بابا واسعا للفساد فظهرت الكثير من الهيئات المسماة خيرية فأخذت تتاجر في كافة أنواع السلع برأس مال عام، وأنها معفاة من الجمارك وهناك مؤسسات حكومية تفرض رسوما وتبرعات وتتصرف فيها دون سند قانوني وفي عام ١٩٩٦م تراجعت وحدة الموازنة العامة حيث منح التمويل للوحدات الإيرادية بالصرف من إيراداتها دون الرجوع إلى وزارة المالية لترك الوحدات غير الإيرادية تواجه شح الموارد وبذلك فقدت وزارة المالية السيطرة على جزء مقدر من الإيرادات العامة وفي خلال تلك الفترة كانت وزارة المالية تسيطر فقط على ٢٠٪ من الموازنة علاوة على اتجاه الوحدات الحكومية التي صارت تفرض الرسوم بصور غير مقنعة مما جعل هذه الموارد تخرج من نطاق سيطرة وزارة المالية إيرادا وصرفا فيما يعرف بالصرف خارج الموازنة والتي تعارض أهم مبادئ وفلسفة السياسات المالية ووحدة الميزانية هذا إلى جانب تعارض ذلك مع القوانين المالية والدستور مما دفع بالسيد وزير المالية في تلك الفترة « عبد الوهاب عثمان» طرح سياسات تقتضي إيقاف كل أنواع الصرف خارج الميزانية : وإلغاء تخويل الوزارات بالتصرف في ميزانيتها دون الرجوع إلى وزارة المالية وتحجيم حجم الاستدانة من النظام المصرفي وضبط السيولة النقدية التي تضخها المصارف التجارية وتشديد الرقابة على أداء المصارف وإيقاف كل أنواع الإعفاءات الجمركية والضرائبية التي لا تسندها قوانين وتعديل قوانين الإعفاءات التي تستخدم لأغراض المتاجرة وقد كانت كثير من الإعفاءات تمنح للمنظمات الطوعية وبعض المؤسسات الحكومية تستعمل تلك الميزات في الاتجار بالسلع المعفاة مما أدى إلى تبديد المال العام و إفساد الذمم حتى على مستوى المؤسسات المصرفية بلغ الفساد المفضي إلى الثراء قمته والشاهد على ذلك بنك نيما الذي أعلن إفلاسه، فقد بلغت الفجوة فيه ٧ مليار جنيه حيث ثبت أن عشرة أشخاص فقط منحوا ٨٠٪ من التمويل فيه : أنه قد تمت التسوية معهم وقبض على موظفين وإدارات بالبنك كما صفي بنك الصفا وأثيرت قضية البنك الزراعي وحجم الاختلاسات فيه كلها قضايا تورط فيها جهاز الدولة أو كبار أعضاء الجبهة الإسلامية بتهمة الفساد الإداري، مرد ذلك أن القرار الإداري في ظل نظام الإنقاذ يعتمد على الشخصية الفردية لغياب الرقابة والمحاسبة فالوزير لا يحاسب ولا يراجع في قراراته وتم تعليق كل القوانين الرقابية حتى قانون بنك السودان في الرقابة على المصارف أصبح غير معمول به في ظل شخصنة القرار الإداري في جهاز الدولة حيث أن القرار الإداري في عهد حكومة الإنقاذ لا يتخذ عبر مؤسسات الدولة المعروفة إبتداءا يتم اتخاذ القرار داخل مؤسسات الإنقاذ التنظيمية ومن ثم ينفذ عبر الوزارات من خلال الوزراء الذين في الأصل هم جزء من الحكومة والوزراء لا يستطيعون تخطي السياسات المجازة من قبل المؤسسات التنظيمية إلا بعد الرجوع إلى المؤسسة التي أصدرت ذلك القرار و عليه في الغالب تكون هذه القرارات

من مصلحة الفئات الاجتماعية والاقتصادية التابعة للحكومة وبالتالي تحقق مكاسب جمة لصالح هؤلاء مما نتج عنه ظهور طبقة اجتماعية واقتصادية جديدة، بجانب ذلك هناك نوع آخر من الفساد الإداري في عهد حكومة الإنقاذ أدى إلى بروز نخبة اقتصادية موالية للنظام، الفساد في عهد الإنقاذ على مستوى الوظيفة والتكليف السياسي أي في قمة السلطة إذن إن المؤسسات والبنوك والوزارات أصبحت جزر معزولة يعني أن جل قيادات مؤسسات الدولة والوزارات والشركات الكبرى والبنوك أصحاب ولاء وانتماء قوي لتنظيم الجبهة الإسلامية ولذلك كل منهم يتخذ القرار الإداري في موقعه وفق لمصالحه في ظل غياب الرقابة الإدارية للدولة وخاصة المؤسسات الاقتصادية أدى ذلك في النهاية إلى استغلال بعض أصحاب الولاء النفوذ السياسي والإداري إلى تحقيق مصالحهم الشخصية محققا بذلك أرباح طائلة سواء كانت من خلال عمليات تجارية أو عمولات أو إرساء عطاءات بلغ الفساد الإداري ذروته حينما أنشأت مؤسسات الدولة والوزارات شركات ومؤسسات اقتصادية وبنوك لا رقيب عليها ووصل الأمر أن الأجهزة الأمنية نفسها والمناط بها تحصيل المعلومات المتعلقة بأمن الدولة وسيادتها دخلت في مجال الاستثمار وأنشأت عشرات الشركات التي لا تراجع ولا يحاسب المسئولين فيها عن تصرفاتهم ولذلك ظهر الثراء غير الطبيعي على بعض قيادات هذه المؤسسات والشركات حيث لم يقتصر الفساد على الجهاز الإداري وحده في الدولة في عهد الإنقاذ بل امتد إلى قمة الجهاز السياسي هنالك العديد من قيادات المؤسسات السياسية في الدولة وأبناء الكوادر الوسيطة في هذه المؤسسات قبل مجيء حكومة الإنقاذ لا يملكون سيارة خاصة ولكن بعد مجيء الإنقاذ امتكلوا العقارات والعمارات الضخمة والسيارات الفارهة وأصبحت طبقة جديدة في المجتمع لم تكن مألوفة من قبل كان نتيجة لهذه السياسات الإدارية والسياسية بروز قيم جديدة وسط المجتمع السوداني في المدينة والقرية تتمثل في قيم الربح وتكوين الثروة مهما كانت طريقة جمعها والمنافسة والاستهلاك وما يتبع ذلك من تهرب في دفع الضرائب والفساد المالي وسرقة المال العام شملت حتى من يدعي العفة الإسلامية (وأعضاء الحركة الإسلامية) كما جاء في التقرير الإستراتيجي السنوي للحكومة للعام ١٩٩٩م (٢) قيمة الأموال المسروقة في هذين العامين فقد وصلت إلى ٣٧٢ مليون دينار وفي ١٩٩٨م وصلت إلى ٧٥٦ مليون أي بزيادة ١٠٢٪ في ١٩٩٩م وتواصل الارتفاع في جرائم الفساد وسرقة المال العام لتصل إلى ٨١٣ مليون دينار في عام ٢٠٠٢م بزيادة قدرها ٢٠٨٪ تقريبا لم يرد منها خزينة الدولة إلا ٢ مليون دينار أي ٩٪ تقريبا. الجدير بالذكر أن ٤٧٪ منها أدرج تحت صرف دون وجه حق و٣٤٪ خيانة أمانة و١٥٪ اختلاسات أما الاعتداء على أموال الزكاة فقد كانت نسبته ١١٪ من إجمالي المبالغ المسروقة على الرغم من أن ديوان النائب العام الذي أصدر التقرير أشار إلى أن بعض شركات الزكاة ما تزال تحت المراجعة لم يقتصر أمر الفساد في عهد الإنقاذ على القطاع الإداري السياسي بل امتد إلى النظام المصرفي الذي أصبح في ظل التحرير الاقتصادي شريكا مع السلطات في إدارة الاقتصاد ويمثل القطاع الحقيقي أحد

الركيزتين اللتين يعتمد عليهما الاقتصاد الوطني وتتمحور حوله كل السياسات المالية والنقدية بالإضافة إلى ذلك أصبح النظام المصرفي الأداة الرئيسية في إدارة تنفيذ السياسات النقدية والتي تعتبر بدورها العنصر الأساسي في تحقيق استقرار الأسعار في الاقتصاد ومن ثم الاستقرار في مفاصل الاقتصاد الكلي لذا فإن سلامة أوضاع النظام المصرفي وقدرته على الوساطة المالية و استقطاب المدخرات والموارد المحلية وتدفقات رؤوس الأموال الخارجية وتوجيهها إلى استثمارات قومية دون الإخلال بالأهداف الوطنية من خلال التوظيف الراشد والمستهدف للموارد لتشكل عاملا هاما وأساسيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على النحو المستدام إلا أن سياسات الإنقاذ المالية والنقدية أدت إلى أحداث تشوهات واختلالات في جسم الجهاز المصرفي تمثل هذه الاختلالات في انفلات عيار النظام المصرفي وتجاوزه السقوف التمويلية واتساع التمويل قصير الأجل على حساب المتوسط والطويل الاستثماري في الزراعة والصناعة وارتفعت فوائد التمويل الإسلامية أسهما والربوية فعلا بما يفوق عشرات أضعاف متوسط سعر الفائدة في السوق العالمي وكانت النتيجة إذ فقد غالبية الجمهور ورجال الأعمال الثقة في النظام المصرفي واحتفظوا بأموالهم ومدخراتهم في الخزنة فارتفعت نسبة العملة المتداولة خارج النظام المصرفي إلى ٩٤٪ وعجزت المصارف عن استرداد ٪ ٢٥ من تسهيلاتها وانتشرت ظاهرة الشيكات الطائرة والعجز ناتج عن أن المؤسسات المصرفية خضعت للسيطرة والولاء السياسي في عمليات التمويل إذ أن معظم الحاصلين على تمويل من المؤسسات المصرفية في عهد الإنقاذ ذوو علاقة بجهاز الدولة سواء كانوا أصلاً فيه أو من أصحاب الولاء السياسي أو القبلي أو العلاقات الاجتماعية المرتبطة بأفراد النظام إذ قامت المؤسسات المصرفية بربط المصالح الاقتصادية والمعيشية بالتكوين السياسي ولذا نتج الفساد الإداري الذي ضرب البنوك والذي سبق أن أشرنا إليه في حالة بنك تيما وبنك الصفا والبنك الزراعي السوداني.

وفي هذا الإطار وحده يمكن تفهم الجذور الفكرية والاجتماعية والإستراتيجية القومية الشاملة فهي في الأساس استجابة لضغط وحاجات الفئات الرأسمالية التابعة للحركة الإسلامية لفرض برنامجها الاقتصادي من موقع السلطة وتحت غطاء الإسلام وهي الفئات التي حصدت ثمار هذا البرنامج من موقع السلطة تمكنت من تنمية وتطوير إمكانياتها وثرواتها، من خلال الخصخصة والتسهيلات المصرفية والإنفاق الحكومي والإعفاءات الواسعة ومختلف التسهيلات بما في ذلك الفساد المالي والإداري و غيره. وفي هذا المجال تحولت «أسلمة النظام المصرفي» إلى آلية أساسية لتنمية هذه الفئات وإفقار الملايين من المزارعين ورجال الأعمال المرتبطين بالفئات الأخرى ومن خلال ذلك قامت الإستراتيجية القومية الشاملة بإعادة صياغة تركيب الرأسمالية السودانية لمصلحة سيطرة هذه الفئات على السوق والإنفاق الحكومي خلال الفترات السابقة وواقع الحال اليوم يدل على ذلك يكفي أن يلتفت كل مواطن لمن حوله من قيادات وكوادر الحركة الإسلامية يقارن حالها في ١٩٨٩م وحالها اليوم على أن يشمل ذلك الأبناء والبنات والزوجات.

وبكل ثقة يمكننا القول أن سياسات الإنقاذ المالية الاقتصادية أدت إلى أحداث تشوهات واختلالات كبيرة في تركيبة الاقتصاد الوطني وتمثل أهم هذه الاختلالات في العجز الداخلي في الميزانية العامة بين إيرادات الدولة ونفقاتها وبين الإنتاج والاستهلاك والثراء والفقر، فقد سجلت الميزانية العامة عجزا متواصلا طوال السنوات السابقة حيث ارتفع العجز من ٢٠١ مليون دينار في عام ٩١ / ٩٠ إلى ١٨ مليار عام ١٩٩٦م وحوالي ٢٠ مليار عام ١٩٩٧م ثم قفز إلى ٣٢ مليار عام ١٩٩٩م المفارقة أن هذا العجز يتزايد عاما بعد عام رغم تصاعد الإيرادات العامة من ١٤ مليار دينار عام ٩١ / ٩٠ إلى ١٠٨ مليار دينار عام ١٩٩٧م حوالي ١٦٠ مليار دينار عام ١٩٩٨م المصدر الرئيسي لهذه الإيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة حيث وصلت مساهماتها إلى ٦٧٪ من إجمالي الإيرادات عام ٩١ / ٩٠ وحوالي ٨٨٪ عام ١٩٩٥م وحوالي ٧٣٪ عام ١٩٩٨م وفي داخل هذا الإطار تحتل الضرائب غير المباشرة مكانة كبيرة حيث تصل مساهمتها إلى ٩٥١ عام ٩١ وحوالي ٥٨٪ في عام ١٩٩٦م و٥٤٪ عام ١٩٩٧م أما الضرائب المباشرة فقد ظلت تتراوح بين ١٦٪ في ٩١ و٣٤٪ عام ٩٥ و١٩٪ عام ١٩٩٨م وهذا يعني أن العبء الأساسي في تمويل الإيرادات العامة يتحمله أصحاب الدخول المحدودة والعاملون بأجر ومرتب وذلك من خلال الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات المختلفة وذلك بعكس انحياز سياسات الدولة إلى الفئات الرأسمالية وخاصة الفئات العليا المرتبطة بالنخبة الحاكمة كما هو واضح ومن تدني نسبة مساهمة الضرائب المباشرة وينعكس انحياز الدولة لهذه الفئات أيضا في الإعفاءات الكبيرة والواسعة وخاصة الفئات المرتبطة بنشاطات تجارية ونشير هنا إلى المقاومة التي وجدتها وزارة المالية لإلغاء بعض هذه الإعفاءات. كل ذلك أنتج نخبة اقتصادية غير معروفة ومرتبطة بجهاز الدولة سيطرت على مجريات الاقتصاد السوداني، وتمتاز بتدرج هرمي من أعلى قمتها حيث زعامة التكوين السياسي والبيوتات المالية المتملكة إلى وسطها من حلقات التجار والشركات المحلية القابضة على عصب الاقتصاد والتجارة إلى قاعدتها من الشرائح ذات المعائش المرتهنة إلى القمة وقد أدى إلى تغير درامي في التركيبة الثقافية الاجتماعية للنخبة الاقتصادية التي كانت سائدة في السودان، بجانب ذلك قد قسمت سياسة الإنقاذ المجتمع السوداني إلى فئتين فئة محدودة مسيطرة وقابضة على السلطات والصلاحيات واتخاذ القرار ومفاصل الاقتصاد وفئة أخرى واقعة تحت سيطرة الفئة الأولى.

بدأت حكومة الإنقاذ منذ مجيئها إلى السلطة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م سياستها الاقتصادية بعدد من المراسيم والإجراءات التي صادرت ممتلكات البعض من نقد أجنبي وبضائع وحرمت تداول النقد الأجنبي وحرمت الأنشطة الاقتصادية للمعارضين في الرأي فبدأت الحكومة برنامجها الاقتصادي بإعدام بعض تجار العملة وتشريد العمالة وتقييد الاستيراد والاستيلاء على المنتجات الزراعية والصناعية وغيرها وقبل أن تمضي الأشهر الثلاثة الأولى لهذه السياسات أطلقت الحكومة حرية التعامل بالنقد الأجنبي وسمحت بالاستيلاء للموالين وأحلت كوادر الحزب الحاكم

محل العمالة المشردة، وفي عام ١٩٩٠م أعلنت البرنامج الثلاثي والذي من ضمن أهدافه تحريك جمود الاقتصاد وتوجيهه نحو الإنتاج، تحقيق التوازن الاجتماعي وإلغاء احتكار الدولة مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والتسويق الداخلي والخارجي والخدمات الاقتصادية باستثناء قطاع التنقيب والبترول بجانب تحرير أسعار السلع والخدمات الداخلية والسلع المستوردة وخروج الدولة من هذه المجالات ببيع المؤسسات الخسارة.

## خصائص النخب الاقتصادية الجديدة في السودان:

يتناول هذا الفصل خصائص النخب الاقتصادية الجديدة في السودان عبر دراسة استبيانية موجهة إلى وزراء الوزارات الاقتصادية السابقة ورجال الأعمال ومدراء مؤسسات اقتصادية وشركات وأكاديميين في المجالات الاقتصادية وقادة الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان حيث طرحت الدراسة إثني عشر سؤالا تقريريا حول خصائص النخبة الاقتصادية في فترة الدراسة ١٩٧٥م - ٢٠٠٠م عليه يجيء البحث في ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول الجذور الاجتماعية والثقافية للنخبة الاقتصادية الجديدة في السودان ويتعرض من خلال المبحث الثاني لأثر الولاء السياسي في إبراز النخبة الاقتصادية كما يتناول المبحث الثالث النفوذ الإداري وأثره في إبراز تلك النخب. عليه يجيء هذا الفصل على النحو التالي:

## ١ - ٤ الجذور الاقتصادية للنخب الاقتصادية الجديدة في السودان

**تشابه الفئات الاقتصادية في عهد الإنقاذ مع الفئات الرأسمالية التي سيطرت على مجريات الاقتصاد في فترة مايو**

| الإجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أوافق | 21 | %52 |
| اتردد | 10 | %25 |
| لا أوافق | 9 | %23 |

**جدول رقم ٤-١**

طرح الاستبيان سؤالاً تقريرياً عن تشابه الفئات الاقتصادية الرأسمالية التي سيطرت على مجريات الاقتصاد في فترة مايو، فكان عدد المشاركين أربعون شخصا فجاءت النتيجة أن ٥٢٪ من المشاركين موافقون على تشابه الفئات الاقتصادية في عهد الإنقاذ مع الفئات الرأسمالية التي سيطرت على مجريات الاقتصاد في عهد مايو و٢٣٪ منهم غير موافقون على التشابه و٢٥٪ منهم مترددون والملاحظ أن المترددون يشكلون ٢٥٪ من العدد الكلي وهم نسبة عالية ويرجع ذلك إلى أن هذا العدد من المشاركين من الفئات المستنيرة الحديثة في مجال العمل السياسي والاقتصادي و عليه لا يملكون مقومات تؤهلهم في الإجابة الفاصلة عن فترة مايو أما الفئة الثانية غير الموافقون ٢٣٪ منهم من أصحاب ولاء لمايرسواء كانوا وزراء في عهد مايو أم أعضاء في الاتحاد الاشتراكي أو مدراء مؤسسات اقتصادية في عهد مايو ولكن منهم من كان ضمن الفئة الأولى الذين يقرون بالتشابه والنتيجة بشكلها من خلال الاستبيان تاكد تشابه الفئات الاقتصادية في

فترة الإنقاذ مع الفئات الرأسمالية التي سيطرت على مجريات الاقتصاد في فترة مايو والتي هي نتاج للولاء السياسي والالتزام التنظيمي والعلاقات والروابط الاجتماعية والأسرية والأكاديمية وهي الامتيازات التي جعلت من الفئات الاقتصادية والرأسمالية المسيطرة على مجريات الاقتصاد في عهدي مايو والإنقاذ من خلال الاستغلال والتأثير على برنامج الحكومات الاقتصادي. منذ أواسط السبعينات أصبحت السياسات الاقتصادية تخدم فئات اجتماعية معينة أطلق عليها الشعب السوداني بحسه المرهف صفة الطفيلية وهي صفة تشير إلى المجالات والانشطة غير الإنتاجية التي يعمل فيها الطفيليون أو إلى العقلية السائدة وسطهم. ولقد استمرت تلك السياسات في خدمة هذه المصالح طيلة الثمانينات ولذلك عقد الثمانينات وأوائل التسعينات فترة متصلة حيث أن التحالف الحاكم لم يتغير إلا لفترة وجيزة بعد الانتفاضة وحتى ٢٩ يونيو ١٩٨٩م. وهذا ما أكده الاستبيان عن تشابه الفئات الاقتصادية والرأسمالية في فترة مايو وحكومة الإنقاذ. أدت الإستراتيجيات المتبعة منذ إعلان سياسة الانفتاح في عام ١٩٧٢م في عهد حكومة مايو وسياسة التحرير الداخلية والخارجية من نهاية السبعينات من القرن الماضي تعويم سعر صرف العملة المحلية وأسلمة النظام المصرفي وتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي «عن طريق رفع الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية وتحويل مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص المحلي والأجنبي» والتركيز على القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية والنشاط الاقتصادي وحصر دور الدولة في توفير البنيات الأساسية والتسهيلات اللازمة للاستثمارات الخاصة في عهد حكومة الإنقاذ التي بدأتها في عام ١٩٩٠م. هذه الإستراتيجية بتوجهاتها وسياستها العامة تمثل امتدادا وتطورا واسعا للبرنامج الذي طرحه نظام نميري في برامج العمل المرحلية١٩٧٧ - ١٩٧٤ م والخطة الستية ١٩٧٧ - ١٩٨٣م. وقطع شوطا كبيرا في تنفيذه تحت إشراف صندوق النقد الدولي»

أدت هذه الإستراتيجيات المتبعة في نظام مايو والإنقاذ إلى خلق أزمة تجلت مظاهرها في ارتفاع المديونيات الخارجية والداخلية التي وجهت للصرف على تمويل جهاز الدولة وتدهور القطاع الإنتاجي وصحب ذلك توسع ضخم في قطاع الخدمات مما يعني أن هنالك إكثار نقدي بدون استثمار منتج فتتجه أغلب الأموال أي الاستثمارات العقارية أو المضاربة إلى العمليات غير المنتجة. وبرزت شريحة من الرأسمالية السودانية وأصبحت هذه الشريحة مهيمنة منذ أوائل الثمانينات وتحولت مدخرات ضخمة من أيدي الفئات الشعبية إلى أيدي هذه الشريحة، وهذا ما طرح الاستبيان سؤالا تقريريا عن تشابه الفئات الاقتصادية الرأسمالية التي سيطرت على مجريات الاقتصاد في فترة مايو، فكان عدد المشاركين أربعون شخصاً فجاءت النتيجة أن ٥٢٪ من المشاركين موافقون على تشابه الفئات الاقتصادية في عهد الإنقاذ مع الفئات الرأسمالية التي سيطرت على مجريات الاقتصاد في عهد مايو و٢٣٪ منهم غير موافقين على التشابه و٢٥٪ منهم مترددون والملاحظ أن المترددون يشكلون ٢٥٪ من العدد الكلي وهم نسبة عالية ويرجع ذلك إلى أن

هذا العدد من المشاركين من الفئات المستنيرة الحديثة في مجال العمل السياسي والاقتصادي و عليه لا يملكون مقومات تؤهلهم في الإجابة الفاصلة عن فترة مايو أما الفئة الثانية غير الموافقون ٢٣٪ منهم من أصحاب ولاء لمايرسواء كانوا وزراء في عهد مايو أم أعضاء في الاتحاد الاشتراكي أو مدراء مؤسسات اقتصادية في عهد مايوولكن منهم من كان ضمن الفئة الأولى الذين يقرون بالتشابه والنتيجة بشكلها من خلال الاستبيان تأكد تشابه الفئات الاقتصادية في فترة الإنقاذ مع الفئات الرأسمالية التي سيطرت على مجريات الاقتصاد في فترة مايووالتي هي نتاج للولاء السياسي والالتزام التنظيمي والعلاقات والروابط الاجتماعية والأسرية والأكاديمية وهي الامتيازات التي جعلت من الفئات الاقتصادية والرأسمالية المسيطرة على مجريات الاقتصاد في عهدي مايووالإنقاذ من خلال الاستغلال والتأثير على برنامج الحكومات الاقتصادي. منذ أواسط السبعينات أصبحت السياسات الاقتصادية تخدم فئات اجتماعية معينة أطلق عليها الشعب السوداني بحسه المرهف صفة الطفيلية وهي صفة تشير إلى المجالات والانشطة غير الإنتاجية التي يعمل فيها الطفيليون أو إلى العقلية السائدة وسطهم. ولقد استمرت تلك السياسات في خدمة هذه المصالح طيلة الثمانينات ولذلك عقد الثمانينات وأوائل التسعينات فترة متصلة حيث أن التحالف الحاكم لم يتغير إلا لفترة وجيزة بعد الانتفاضة وحتى ٢٩ يونيو ١٩٨٩م، وهذا ما أكده الاستبيان عن تشابه الفئات الاقتصادية والرأسمالية في فترة مايو وحكومة الإنقاذ. أدت الإستراتيجيات المتبعة منذ إعلان سياسة الانفتاح في عام ١٩٧٢م في عهد حكومة مايو وسياسة التحرير الداخلية والخارجية من نهاية السبعينات من القرن الماضي تعويم سعر صرف العملة المحلية وأسلمة النظام المصرفي وتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي «عن طريق رفع الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية وتحويل مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص المحلي والأجنبي» والتركيز على القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية والنشاط الاقتصادي وحصر دور الدولة في توفير البنيات الأساسية والتسهيلات اللازمة للاستثمارات الخاصة في عهد حكومة الإنقاذ التي بدأتها في عام ١٩٩٠م. هذه الإستراتيجية بتوجهاتها وسياستها العامة تمثل امتدادا وتطورا واسعا للبرنامج الذي طرحه نظام نميري في برامج العمل المرحلية ١٩٧٧ - ١٩٧٤ م والخطة الستية ١٩٧٧ - ١٩٨٣م. وقطع شوطا كبيرا في تنفيذه تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

أدت هذه الإستراتيجيات المتبعة في نظام مايو والإنقاذ إلى خلق أزمة تجلت مظاهرها في ارتفاع المديونيات الخارجية والداخلية التي وجهت للصرف على تمويل جهاز الدولة وتدهور القطاع الإنتاجي وصحب ذلك توسع ضخم في قطاع الخدمات مما يعني أن هنالك إكثار نقدي بدون استثمار منتج فتتجه أغلب الأموال أي الاستثمارات العقارية أو المضاربة إلى العمليات غير المنتجة. وبرزت شريحة من الرأسمالية السودانية وأصبحت هذه الشريحة مهيمنة منذ أوائل الثمانينات وتحولت مدخرات ضخمة من أيدي الفئات الشعبية إلى أيدي هذه الشريحة.

وهذا ما أكده الاستبيان في تشابه الفئات الاقتصادية في عهد حكومة الإنقاذ مع الفئات الرأسمالية التي حكمت وسيطرة على مجريات الاقتصاد في حكومة مايو ١٩٦٩م- ١٩٨٥م» ونظام الإنقاذ من ١٩٨٩م- ٢٠٠٠م .

**النخب الاقتصادية في الإنقاذ يصدق عليها قول «من أين أتى هؤلاء»**

| الإجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أوافق | ٣٨ | ٩٥% |
| اتردد | - | - |
| لا أوافق | ٢ | %5 |

المصدر: استبانة الباحث

**الجدول رقم ٤-٢**

طرح الاستبيان سؤالا تقريريا في أن النخب الاقتصادية في الإنقاذ يصدق عليها قول «من أين أتي هؤلاء» فكان عدد فئات المشتركين أربعون شخصاً فكانت النتيجة أن ٩٥٪ من عدد المشتركين موافقون على أن النخب الاقتصادية التي ظهرت في فترة حكومة الإنقاذ «١٩٨٩٢٠٠٠»يصدق عليها قول «من أين أتي هؤلاء» (٢٩٨). و٥٪ من المشاركين غير موافقون. الملاحظ أن ٩٥٪ من المشاركين يؤكدون أن النخب الاقتصادية التي سيطرت على مجريات الحياة الاقتصادية في عهد الإنقاذ يصدق عليها قول «من أين أتي هؤلاء»، وهذا وحده ينهض دليلا كافيا في مواجهة حكومة الإنقاذ أنها أولت فئات معينة من المجتمع قدرا وافرا من الحظ في تراكم الثروة وهذا ديدن الحكومات العسكرية التي دوما ما تسعى إلى إضفاء الشرعية لنظامها عبر استقطاب قواعد مدنية وغالبا ما تلجأ إلى تكوين حزب واحد حتى تظهر بمظهر الحكومة المدنية وفي هذه الظروف تبرز نخب في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية لم تكن معروفة من قبل من حيث التاثير الاجتماعي في مختلف المجالات وهذه النخب تحظى بالمحاباة من قبل الدولة وما ينتج عنه من ثراء مفاجئ لها من خلالها الاستفادة من برنامج الدولة الاقتصادي كما هو الحال في حكومة الإنقاذ عندما أعلنت السياسات الاقتصادية المتمثلة في الإستراتيجية القومية الشاملة حيث حصدت ثمارها فئات اجتماعية ذات صلة وثيقة بالنظام من حيث الالتزام التنظيمي والولاء السياسي وظهر ذلك جليا في عمليات الخصخصة التي تمت من خلالها أثرت فئات اجتماعية جديدة لم تكن معروفة بثرائها من قبل سياسات الخصخصة.

المجموعات المسيطرة على الاقتصاد في فترة الإنقاذ منذ بداية مجيئها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م هي مجموعات التجار الذين يعتمدون على سياسات الفوضى الاقتصادية التي كانت سائدة وهذه النوعية من النخب هي التي خرجت من إطار المنافسة ومن ثم أعلنت إفلاسها. كما أن هنالك نخبة اقتصادية جديدة ظهرت في فترة الإنقاذ لم تكن معروفة من حيث المنبت ولا الجذور الاجتماعية والثقافية ويصدق عليها «من أين أتي هؤلاء»، وهذا النوع استفاد من سياسة التحرير الاقتصادي كما استفاد من استغلال نفوذه في موقع اتخاذ القرار الاقتصادي في عهد الإنقاذ حيث أن القرار الاقتصادي في عهد الإنقاذ ينبع من الحزب إبتداءا ثم يحال إلى الوزارة المتخصصة التقديمه إلى الجهاز التشريعي لإجازته وقبل ذلك

يجاز من قبل مجلس الوزراء.

كما استفادت من سياسة الإعفاءات الجمركية في عهد الإنقاذ التي كانت تمنح لشريحة اجتماعية معينة ذات صلة بجهاز الدولة مما ساهم في ثراءها وبالتالي تقدمها خطوات نحو عالم النخب الاقتصادية رغم أن جذورها الاجتماعية ممتدة داخل طبقات ما دون الرأسمالية أي أنهم قادمون من طبقات العمال الزراعيين والرعاة وهي أدنى الطبقة الوسطى ومعظمهم قادمون من الريف السوداني.

وعليه نحن إزاء طبقة «نخبة» اقتصادية اجتماعية تكونت في أحضان الدولة وأثرت من خلال احتكارها للسلطة والثروة وهذه الطبقة في سبيل تأمين وجودها في السلطة والثروة اتخذت تدابير مخالفة لكل القيم التي كانت سائدة تجاه السياسات الاقتصادية بما فيها سياسة التحرير الاقتصادي التي أتاحت لهذه الطبقة أن تثري ثراءاً فاحشا على إثر غياب المحاسبة والمراقبة الإدارية من قبل أجهزة الدولة المناط بها إجراء الرقابة والمحاسبة مما ساعد هذه النخبة في السيطرة الكاملة على القرار الإداري المفضي إلى الثراء من خلال تنفيذ القرار الإداري في مؤسسات الدولة لغياب الرقابة، في عهد الإنقاذ الوزير لا يحاسب ولا يراجع في قراراته الإدارية ومثال على ذلك الولاية على المال العام في السابق كانت لوزارة المالية وهي صاحبة الولاية على المال أما في عهد حكومة الإنقاذ الأمر على خلاف ذلك حيث أصبحت الولاية على المال العام الديوان الحكم الاتحادي بجانب وزارة المالية كما أن القرار الإداري في عهد الإنقاذ لا يتخذ عبر مؤسسات الدولة المعروفة كل هذه الإجراءات ساهمت في ظهور نخبة اقتصادية لم تكن معروفة من قبل. وهذا ما أكده الاستبيان في أن النخبة الاقتصادية التي ظهرت في عهد حكومة الإنقاذ يصدق عليها قول «من أين أتي هؤلاء».

**ليست هنالك جذور اقتصادية موروثة للنخب الاقتصادية التي ظهرت في فترة مايو**

| الإجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أوافق | 36 | %90 |
| اتردد | 4 | %10 |
| لا أوافق | - | - |

**المصدر: استبانة الباحث**

**الجدول رقم ٤-٣**

طرح الاستبيان سؤالا تقريريا ليس هناك جذور اقتصادية موروثة للنخبة الاقتصادية التي ظهرت في فترة مايو عرض الاستبيان على ٤٠ شخصا فكانت النتيجة أن ٣٦ شخصا ويمثلون ٩٠٪ من عدد المشتركين يوافقون على أنه ليس هناك جذوراً اقتصادية للنخبة الاقتصادية التي ظهرت في فترة مايو بينما أربعة أشخاص ويمثلون ١٠٪ من جملة المشاركين يترددون بينما لم يعترض أحد، الملاحظ أن ٩٠٪ يوافقون على أنه ليس هناك جذور اقتصادية موروثة للنخبة الاقتصادية في فترة مايو مرد ذلك أن هناك ارتباط وثيق بين الثراء سواء كان ذلك في الأنظمة الديمقراطية أو الأنظمة الشمولية العسكرية وخلافها وخاصة في فترات الديمقراطية لأن الأحزاب تحتاج إلى أموال ضخمة لخوض الحملات الانتخابية لذلك تسعى لجذب الأثرياء

والأسماء المعروفة إلى صفوفها لدعم الحزب وبالمقابل ليستفيدوا من الأحزاب في حال وصولها إلى السلطة عبر الرخص التجارية والإعفاءات الجمركية والحصول على تمويلات ضخمة من البنوك وأيضاً في فترات الحكومات العسكرية تظهر فئات اجتماعية واقتصادية جديدة تكون ثروات طائلة عن طريق التقرب إلى السلطة لأن الحكومات العسكرية دوما ما تسعى إلى إضفاء الشرعية لنظامها عبر استقطاب قواعد ذات صبغة اجتماعية لإضفاء الشرعية من هنا يصبح تبادل المصالح بين هذه الفئات والحكومات العسكرية ويؤدي إلى بروزنخب في شتى المجالات، اقتصادية سياسية اجتماعية، ثقافية، فكرية ليست ذات جذور معروفة في مجالاتها التي برزت فيها مستفيدة من ولاءها للسلطة القائمة وهذا ما أكده الاستبيان من خلال التحليل.

النخب الاقتصادية في عهد مايو من حيث جذورها الاجتماعية كانت هنالك نخبة اقتصادية تقليدية ولكنها تعاملت مع النظام وهنالك نخبة اقتصادية جديدة وهذه النخبة ظهرت بعد عمليات الخصخصة من خلالها إثرت فئات اجتماعية جديدة لم تكن من قيادات السلطة السياسية في الدولة ولكن هناك بعض القيادات أثرت من خلال عمليات فساد بجانب هؤلاء هناك قيادات الجهاز الإداري «البيروقراطية الإدارية» الذين دخلوا عالم النخبة الاقتصادية وخاصة في فترات الإشراف على عمليات الخصخصة بجانب التنمية التي ظهرت في فترة مايو من خلال سياسة التحرير الاقتصادي كل هذا أدى إلى بروزنخبة اقتصادية ليست ذات جذور من قبل هذا ما تؤكده نتيجة الاستبيان أن هناك نخبة اقتصادية ظهرت في فترة مايو لم تكن لها جذور اقتصادية مورثة.

**ليست هناك جذور اقتصادية مورثة للنخب الاقتصادية التي ظهرت في فترة الإنقاذ**

| الإجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أوافق | 36 | %90 |
| اتردد | 3 | %7.5 |
| لا أوافق | 4 | %2.5 |

المصدر: استبانة الباحث

**الجدول رقم ٤-٤**

طرح الاستبيان سؤالا تقريريا في أن ليست هناك جذور اقتصادية مورثة للنخب الاقتصادية التي ظهرت في فترة الإنقاذ. غرض الاستبيان على أربعين شخصا فكانت النتيجة ٣٦ شخصا ويمثلون ٩٠٪ من المشاركين يوافقون على أنه ليست هناك جذور اقتصادية مورثة للنخبة الاقتصادية التي ظهرت في فترة الإنقاذ بينما شخص واحد يمثل ٢,٥ ٪ من عدد المشاركين لا يوافق وثلاثة أشخاص من المشاركين يمثلون ٧ . ٥ ٪ من المشاركين مترددون. من خلال الاستبيان نلاحظ أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها حكومة الإنقاذ منذ مجيئها في يونيو ١٩٨٩م خلقت تشوهات في تركيب النخب الاقتصادية السودانية حيث أفرزت نخبة اقتصادية لم تكن معروفة من قبل وليست لها جذور اقتصادية غلب عليها الولاء السياسي والفكري بديلا للنخبة الاقتصادية التي اندثرت بفعل سياسات الإنقاذ حيث برزت نخبة بفعل الولاء السياسي وسيطرت على مجريات الاقتصاد السوداني وخاصة السيطرة في مجال رخص الاستيراد

والتصدير والتصديقات التجارية مستفيدة من سياسة التحرير الاقتصادي وخاصة أن القرار الاقتصادي في عهد الإنقاذ يتخذ من داخل المؤسسات الحزبية كما أن الإعفاءات الجمركية في عهد الإنقاذ كانت تمنح لمنظمات تنظيمية ذات صلة بالدولة لدعم المشروعات التنظيمية اذ يتم التصرف في الإعفاءات بالبيع في السوق مما ينتج عنه استفادة شريحة اجتماعية معينة ذات ولاء سياسي وفكري لحكومة الإنقاذ مما ساهم في ثرائها وبالتالي تقدمت خطوات في عالم النخب الاقتصادية الحديثة دون سند من الماضي وهذا النوع من النخب ليس له جذور ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية تجعله يرتاد عالم النخب الاقتصادية سوى الاستفادة من سياسات الفوضى الاقتصادية والفساد الإداري الذي شاب مسيرة حكومة الإنقاذ منذ مجيئها لسدة الحكم في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م. «مارست الإنقاذ منذ بدايتها سياسة تسييس الأنشطة الاقتصادية ويأتي هذا التسييس ليعاظم من تعضيد وتوطيد السوق السوداء وروح المضاربة وفي نفس الوقت فشل أي محاولات للتنافس الضروري في مهدها أن هذا التسييس للأنشطة الاقتصادية وأضح للعيان بدءا من إزاحة المتنافسين في السوق من خلال العديد من القيود ومن خلال التحويل الانتقائي وكذلك في مجال التخديم يتم توظيف الموالين والأقارب أدى هذا التسييس إلى تجميد أصول ضخمة وإلى انتشار البطالة والركود وخلق فئة جديدة ليس لها ماضي للسيطرة على مجريات الاقتصاد السوداني منذ مجيء حكومة الإنقاذ إلى يومنا هذا، هذا ما أكدناه من خلال تحليلنا للاستبيان وأيضاً نلاحظ من خلال التحليل أن هنالك ٥٠.٧ ٪ من نسبة المشاركين مترددين في أن النخبة الاقتصادية في عهد حكومة الإنقاذ ليست لها جذور اقتصادية مورثة جل هؤلاء أصحاب ولاء سياسي لحكومة الإنقاذ ما زالوا على سدة الحكم أن التردد لا يعني الموافقة أو الرفض ولكن في تقديرنا المتواضع إجابة ضمنية بعدم النفي.

## ٢ - ٤ أثر الولاء السياسي في إبراز النخبة الاقتصادية:

**الفئات الاقتصادية الموالية لنظام الحكم في مايو هي التي حصدت ثمار برنامج مايو الاقتصادي:**

| الإجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أوافق | 26 | %65 |
| | 10 | %25 |
| لا أوافق | 4 | %10 |

المصدر: استبانة الباحث

**جدول رقم ٤-٥**

طرح الاستبيان سؤالا تقريريا في أن الفئات الاقتصادية الموالية لنظام الحكم في مايو هي التي حصدت ثمار برنامج مايو الاقتصادي فكان عدد المشاركين أربعون شخصا جاءت النتيجة أن ٢٦ شخصا من المشاركين ويمثلون ٦٥٪ من جملة المشاركين يوافقون على أن الفئات الاقتصادية الموالية لنظام الحكم في مايو هي التي حصدت ثمار برنامج مايو الاقتصادي بينما أربعة أشخاص ويمثلون ١٠٪ من المشاركين لا يوافقون وعشرة أشخاص ويمثلون ٢٥٪ من عدد المشاركين يترددون في أن هذه الفئات هي التي حصدت ثمار برنامج مايو الاقتصادي. أو من خلال التحليل نلاحظ أن الدولة السودانية التي انبثقت بعد انقلاب الضباط الأحرار في ٢٥ مايو ١٩٦٩م تختلف كثيرا عن تلك التي سادت قبل

ذلك التاريخ فالتغيرات التي أحدثت في البنيات الاقتصادية كانت حصيلتها تقويض مصالح عدد كبر من رجال الأعمال السودانيية الذين ينتمون إلى النخبة التقليدية والأجانب الأمر الذي يعبر عن استقلال النظام عن هذه النخبة، حيث أحكم النظام سيطرته على الاقتصاد وحد من حريات القطاع الخاص بجملة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية حيث بادرت الحكومة بمصادرة واستيلاء أكبر عدد من المنشآت الخاصة والأجنبية كما عمدت إلى تأميم عدد من الشركات الخاصة. هذه الإجراءات أدت في نهاية الأمر إلى انحسار النخب الطائفية التقليدية في شتى المجالات وبالمقابل أفرزت نخبة اقتصادية جديدة قوامها التكنوقراط المتخصصين في كافة مجالات الوظائف والمهن هي التي حصدت ثمار برنامج مايو التنموي. حيث وفرت الفئة الحاكمة حرية واسعة لهذه النخبة لم تعرفها من قبل من خلال القانون الذي يمنح المستثمرين المحليين والأجانب امتيازات واسعة تشمل إيجار الأراضي بأسعار رمزية وتسهيلات البنك الزراعي وخدمات إنتاجية عديدة ولذلك كشفت الدراسات أن العناصر أي النخب التي برزت في عهد حكومة مايو وخاصة في المجال الزراعي جاءت من كبار موظفي الدولة في الخدمة المدنية والعسكرية وأركان الفئة الحاكمة من الوزراء وقيادات الاتحاد الاشتراكي وأعضاء مجالس الشعب وغيرهم ومن الفئات الرأسمالية في المدن والمراكز الحضرية، خاصة الفئات التجارية الطفيلية وبجانب قيادات الإدارة الأهلية والزعامات الطائفية.

وبروز هذه الفئات كنخبة اقتصادية جديدة لا يرجع فقط إلى إمكانياتهم المالية، بل أيضا إلى امتلاكهم مداخل الاتصال بمراكز اتخاذ القرارات المركزية والأقليمية بما في ذلك مداخل الافساد والرشوة بالاضافة إلى رغبة الفئة البيروقراطية الحاكمة في تحسين علاقاتها وتحالفاتها وتوسيع قاعدتها لتدعيم مواقفها الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يؤكد أن النخبة الموالية لنظام الحكم المايوي هي التي حصدت ثمار برنامجه الاقتصادي.

**الفئات الاقتصادية الموالية للإنقاذ هي التي حصلت ثمار برنامج الإنقاذ الاقتصادي**

| الإجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أوافق | 37 | %93 |
| اتردد | 21 | %2 |
| لا أوافق | 2 | %5 |

المصدر: استبانة الباحث

**جدول رقم ٤-٦**

طرح الاستبيان سؤالا تقريريا، أن الفئات الاقتصادية الموالية للإنقاذ هي التي حصدت ثمار برنامج الإنقاذ الاقتصادي، طرح الاستبيان على أربعين شخصا فكانت النتيجة أن سبعة وثلاثين شخصا من الذين طرح عليهم الاستبيان ويمثلون ٩٢.٥ ٪ من العدد الكلي يوافقون على أن الفئات الاقتصادية الموالية لنظام الإنقاذ هي التي حصدت ثمار البرنامج الاقتصادي بينما شخصان ويمثلون ٥٪ من العدد الكلي لا يوافقون وبينما شخص واحد يتردد ويمثل ٢.٥ ٪ من العدد الكلي. الملاحظ أن حكومة الإنقاذ منذ مجيئها إلى السلطة برز اقتصاد السلطة الحاكمة والذي يختلف تماما عن اقتصاد الدولة فبدأت تصفية اقتصاد الدولة تحت شعارات الاقتصاد

الحر وفي نفس الوقت حاربت القطاع الخاص الموجود في الميدان الاقتصادي عند مجيئها وقضت تماما على الحلقات الضعيفة فيه وبفعل سياستها برزت نخبة اقتصادية جديدة موالية لها حصدت ثمار برنامج الإنقاذ الاقتصادي مستقلة علاقة الولاء السياسي التنظيمي وعلاقات القرابة وخلافها في إرساء دعائم سيطرتها.

الوضع الملاحظ من خلال التحليل أن الفساد المفضي إلى حصاد البرنامج الاقتصادي من قبل الفئات الموالية لنظام الإنقاذ كان على مستوى الوظيفة والتكليف السياسي أي في قمة السلطة على العكس نظام الحكم المايوي الذي كان الفساد المفضي إلى الثراء فيه على المستوى القاعدي كما أن الضعف الإداري سببا مباشرا في ذلك اذ أن القرار الإداري في عهد الإنقاذ كثيرا لا ينفذ كما أن المؤسسات والبنوك والوزارات وكافة قطاعات الدولة أصبحت جذر معزولة بمعنى جل قيادات المؤسسات والوزارات وأصحاب ولاء وانتماء قوي لتنظيم الجبهة الإسلامية ولذلك كل منهم يتخذ القرار الإداري من موقعه بعيدا عن الجهات الإدارية المعروفة والرقيبة على اتخاذ القرار مما نتج عن ذلك فساد في القرار الإداري وخاصة المؤسسات الاقتصادية أدى ذلك في النهاية إلى استقلال بعض أصحاب الولاء والنفوذ السياسي والإداري إلى تحقيق مصالح شخصية محققين أرباحا طائلة سواء كانت من خلال عمليات تجارية وعمولات أو إرساء عطاءات كما أن الفساد في عهد حكومة الإنقاذ طال قمة الجهاز السياسي على عكس الحكومات السابقة.

هناك العديد من قيادات الجهاز السياسي والمؤسسات الاقتصادية في الدولة وجزء من الكوادر الوسيطة وأبنائها قبل مجيء حكومة الإنقاذ لا يمتلكون عربة ناهيك عن ثروة اقتصادية ولكن في ظل حكومة الإنقاذ امتلكوا العقارات والعمارات الضخمة والسيارات الفارهة وأصبحوا طبقة جديدة في المجتمع لم تكن مألوفة من قبل بفضل استغلال السياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل الدولة والمنفذة بقرارات إدارية منهم، يمكن تفهم الجذور الفكرية والاجتماعية للاستراتيجية القومية الشاملة فهي في الأساس استجابة لضغوط حاجات الفئات الرأسمالية الطفيلية المرتبطة بحزب الجبهة الإسلامية. وهذه الفئات هي التي حصدت ثمار برنامج الإنقاذ الاقتصادي خلال العشرة سنوات الماضية من موقع السلطة تمكنت من تنمية وتطوير إمكانياتها وثرواتها من خلال برنامج الخصخصة والتسهيلات المصرفية، بما في ذلك الفساد المالي والإداري وغيره ومن خلال ذلك قامت الإستراتيجية القومية الشاملة بإعادة صياغة تركيب الرأسمالية السودانية لمصلحة وسيطرة هذه الفئات على السوق والانفاق الحكومي خلال السنوات السابقة.

وهذا ما توصلنا إليه من خلال تحليل الاستبيان في أن الفئات التي حصدت ثمار البرنامج الاقتصادي لحكومة الإنقاذ هي الفئات الموالية له ودخلت بذلك عالم النخبة الاقتصادية السودانية ضاربة بكل القيم والأعراف عرض الحائط

**الولاء السياسي سبب مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة مايو**

| الإجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أوافق | 21 | %52 |
| اتردد | 9 | %23 |
| لا أوافق | 10 | %25 |

المصدر: استبانة الباحث

**جدول رقم ٤-٧**

طرح الاستبيان سؤالا تقريريا في أن الولاء السياسي سبب مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة مايو فكان عدد المشاركين أربعين شخصا فجاءت النتيجة أن واحد وعشرون شخصا يمثلون 52.5 ٪ من جملة المشاركين يوافقون على أن الولاء السياسي سبب مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة مايو بينما عشرة أشخاص من جملة المشاركين ويمثلون ٢٥٪ يرفضون وتسعة أشخاص من جملة المشاركين ويمثلون 22.5 % يترددون في أن الولاء السياسي سبب مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة مايو من خلال ذلك نلاحظ أن الديناميكية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في دولة ما بعد ٢٥ مايو ١٩٦٩م كانت تختلف كثيرا عن ما كان سائداً قبل ذلك ليس فقط من جانب المؤسسات ولكن أيضا في الأسلوب الذي ارتبطت به السلطة السياسية بقوى البلاد الاجتماعية بالرغم من أن السياسات الاقتصادية التي اتخذتها حكومة مايو حيال الفئات الاقتصادية التي كانت مسيطرة على الساحة الاقتصادية قبل قيام ثورة مايو إلا أن آمالها لم تتحقق بالقدر المطلوب خلال السنوات العشر من عمر النظام، أدت الإستراتيجيات المتبعة في إعلان سياسة الانفتاح في ١٩٧٢م إلى مفاقمة الأزمة الاقتصادية وأصبح الاقتصاد أكثر انفتاحا واعتمادا على السوق الرأسمالي العالمي وتجلت مظاهر تلك الأزمة في ارتفاع المديونية الخارجية وتدهور الاستثمار وزيادة حصيلة الاستيراد عن الصادرات وصحب ذلك توسع ضخم في قطاع الخدمات الذي يعتمد على إعادة إنتاج نفسه على التبادل ويركز على أنشطة المضاربة والسمسرة ومن المعلوم أن هيمنة قطاع الخدمات تعني أن هناك إكثار نقدي دون استثمار منتج فتتجه أغلب الأموال إلى استثمارات المضاربة أو السمسرة أي العمليات غير المنتجة وبرزت شريحة رأسمالية سودانية تنتمي إلى مؤسسة الدولة المايوية. فقد تكونت من بيروقراطية جهاز الدولة والعسكريين ومن السياسيين والزراعيين الرأسماليين وكبار الموظفين المتقاعدين وأصحاب المناصب السياسية وأبناء وبنات تجار سياسيين محترفين من أصحاب المهن الحرة، من أطباء ومحاسبين ومحامين ورغم الخلفية الاجتماعية لهذه الشريحة المكونة للرأسمالية في عهد مايو ولكنها تمتاز بالارتباط العضوي بين هذه الشريحة والنظام الحاكم والأحزاب الموالية للنظام الحاكم التي برزت بعد المصلحة الوطنية عام ١٩٧٧م بين نظام الحكم والجهة الوطنية الممثلة الأحزاب اليمين مؤسسات مالية من بنوك وشركات تأمين واستثمار تحت رعاية ومساهمة حزب الجبهة الإسلامية.

واجهت هذه المؤسسات إلى عمليات الثقافية في مباشرتها لأنشطتها مرتكزة على التطورات الاقتصادية الداخلية والحوافز والامتيازات التي

أجزلها لها النظام القائم وهذا ما يؤكد صحة نتيجة الاستبيان أن الولاء السياسي ميل مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة مايو

**الولاء السياسى سبب تراكم الثروة والثراء في عهد الإنقاذ**

| الإجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أوافق | 40 | %100 |
| اتردد | - | - |
| لا أوافق | - | - |

المصدر: استبانة الباحث

**جدول رقم ٤-٨**

طرح الاستبيان سؤال تقريريا في أن الولاء السياسي سبب مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة الإنقاذ طرح الاستبيان على أربعين شخصا فكانت النتيجة أن جل عدد المشاركين يوافقون أن الولاء السياسى سبب مباشرلتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة الإنقاذ والملاحظ أن حكومة الإنقاذ من مجيئها إلى السلطة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م بدأت سياستها الاقتصادية بعدد من المراسيم والإجراءات التي صدرت موجبها ممتلكات بعض المواطنين من لقد أجنبي وبضائع وحرمت تداول النقد الأجنبي ورمت الأنشطة الاقتصادية للمعارضين في الرأي فبدأت الحكومة برنامجها الاقتصادي بإعدام بعض التجاروتشريد العمالة وتقييد الاستيراد والاستيلاء على المنتجات الزراعية والصناعية و غيرها ولكن قبل مضي أشهر قليلة على تلك الإجراءات التعسفية أطلقت حرية التعامل بالنقد الأجنبي وسمحت للموالين لها من كوادر الجبهة الإسلامية القومية بامتلاك الصرافات للتعامل بالنقد الأجنبي كما احلت كوادرها محل العمالة المشردة وفي عام ١٩٩٠م أعلنت البرنامج التالي والذي من ضمن أهدافه تحريك جمود الاقتصاد وتوجيهه نحو الإنتاج وتحقيق التوازن الاجتماعي وإلغاء احتكار الدولة لمجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والتسويق الداخلي والخارجي والخدمات الاقتصادية باستثناء قطاع التنقيب والبترول بجانب تحرير أسعار السلع والخدمات الداخلية والسلع المستوردة وخروج الدولة من هذه المجالات بيع المؤسسات الخاسرة والرابحة من هنا برزت نخبة اقتصادية ذات ولاء سياسي سيطرت على مجريات الاقتصاد في شتى ضروب الحياة حين خصخصت مؤسسات القطاع وحلت الشركات الحكومية الكبرى المعروفة تاريخيا وتم التصرف فيها عبرلجان فنية ضعيفة و غيرمتخصصة في التقديرات وليس لديها الخبرة الكافية المؤهلة لذالك سوى الولاء السياسي للنظام ولذلك تم التصرف في معظم مؤسسات الدولة لصالح مجموعات منتمية للنظام بشكل أوبآخروبأسعاربخسة مما دفع بهم إلى ارتياد عالم النخبة الاقتصادية ضاربة بذلك على فلسفتها التي قامت من أجلها حيت قامت بانشاء مئات الشركات الخاصة بهم والمملوكة لها بمعنى إنها مسجلة بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٥م ولكن رأسمالها من أموال الدولة سواء كان مستقطعة من أموال وزارة أوولاية أوأجهزة أمنية أوقوات نظامية الهدف من ذلك هوتحقيق شعار الحركة الإسلامية التمكين السياسي القائم على التمكين الاقتصادي وأتاح ذلك لأفراد الحركة الإسلامية استخدام عائدات الاستثمار في تلك الشركات والمؤسسات من مراكمة الموال والثراء

الفاحش وخاصة الذين أوكل اليهم مهمة إدارة هذا المال. كل هذا الفساد والثراء على حساب الشعب السوداني محميا بالقانون والأنظمة واللوائح والاستثناءات والامتيازات والإعفاءات وفي كل ذلك تأثر القطاع الاقتصادي التقليدي والوطني الذي عجز عن منافسة الشركات الخاصة المملوكة للسلطة لأن الدولة متمثلة في أعضاء الجبهة الإسلامية هي أكبر مستثمر وأكبر مشترٍ للسلع والخدمات حيث وجهت السلطة الحاكمة كل فرص الاستثمار لشركاتها وأعضائها وحرمت منها شركات القطاع الخاص الأخرى والتجار وبذلك اندثرت الشركات الخاصة القائمة من قبل مجيء الإنقاذ واستقر كبار رجال الأعمال السودانيين قبل مجيء حكومة الإنقاذ بالسجون وظهرت النخبة الموالية للحكومة بديلا لهم وأصبحت مسيطرة على مجريات الاقتصاد السوداني حتى اليوم وهذا ما أكده الاستبيان ومن الملاحظ أن هذا الاستبيان عرض على كل الفئات في مختلف الحقب والأنظمة التي حكمت السودان ولكنهم جميعا اتفقوا على أن الولاء السياسي كان سببا مباشرا لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة الإنقاذ، وحتى أهل الإنقاذ أكدوا ذلك.

## ٣ - ٤ النفوذ الإداري وأثره في إبراز النخبة الاقتصادية الجديدة في السودان:

**البيروقراطية الإدارية تحولت إلى نخب اقتصادية في فترة الحكم المايوى**

| الإجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أوافق | 22 | %55 |
| اتردد | 10 | %25 |
| لا أوافق | 8 | %20 |

المصدر: استبانة الباحث

**جدول رقم ٤- ٩**

طرح الاستبيان سؤالا تقريريا في أن البيروقراطية الإدارية تحولت إلى نخب اقتصادية في فترة الحكم المايوي فكان عدد المشاركين أربعون شخصا وكانت النتيجة أن اثنين وعشرين شخصا ويمثلون ٥٥٪ من عدد المشاركين يوافقون وثمانية أشخاص ويمثلون ٢٠٪ من المشاركين لا يوافقون وعشرة أشخاص ويمثلون ٢٥٪ من المشاركين يترددون، من خلال ذلك يلاحظ أن هناك جيل جديد تشكل في كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عهد حكومة مايو بفضل عوامل كثيرة تداخلت، منها أن مايو في بداية عهدها استعان بجيل جديد معتصم ومتفتح ومستنير من بيروقراطي جهاز الدولة ممن كانوا خريجي جامعة الخرطوم «كلية غردون» مع انحسار النخبة الطائفية التقليدية في شتى المجالات بالأمر الجمهوري الخامس حيث ظهرت نخبة ثقافية وسياسية واقتصادية رفعت شعارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي

تعد من أهم شعارات نظام مايو ضده الفئة أثرت تاثيرا عميقا في تطورات الواقع الاقتصادي والاجتماعي ومن خلال البرامج الاقتصادية التي وضعتها إدارة الدولة وخاصة من الناحية الاقتصادية. إذ ركزت على القطاع الزراعي حيث بلغت المساحة المستغلة في الفترة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٤م حوالي تسعة مليون فدان وبذلك أصبحت مشاريع الزراعة الآلية تمتد في منطقة واسعة من منطقة القضارف شرقا حتى جنوب كردفان ودارفور غربا، مرورا بجنوب النيل الازرق والجزيرة والنيل الابيض .

هذا التوسع يرجع إلى اتساع حجم الفئات الرأسمالية «النخبة» الطفيلية منها والبيروقراطية منها حيث نجد أن هناك نخبة اقتصادية جديدة في العهد المايوي تشمل بيروقراطي جهاز الدولة ممن كانوا مديري بنوك ومديري مصالح فكل من يحال للمعاش أو يطرد من الخدمة لا يذهب إلى منزله بل يفتتح شركة للتصدير والاستيراد أو يحصل على توكيل لبيوتات أجنبية إلى جانب فئة البيروقراطية والرأسمالية المدنية والعسكرية التي أصبحت ذات وزن كبير مؤثر لارتباطها بجهاز الدولة ومعرفتها بالسوق العالمي، وهذا ما يؤكده تحليل الجدول السابع من الاستبيان في أن البيروقراطية الإدارية تحولت إلى نخبة اقتصادية في فترة الحكم المايوي مستغلة نفوذها السياسي والإداري داخل مؤسسات الدولة و علاقتها الاجتماعية بقيادات المؤسسات الاقتصادية في الدولة»

من خلال الاستبيان نلاحظ أن عدد الذين يترددون يمثل ٢٥٪ من عدد المشاركين، ويرجع ذلك إلى عدم معاصرة جزء كبير منهم في فترة حكومة مايو، أي أنهم من صغار السن رغم إنهم أصحاب قرار سياسي في الدولة اليوم وهذا وحده ينهض دليلا كافيا على أن حكومة الإنقاذ منذ مجيئها إلى الحكم استعانت بكوادر الجبهة الإسلامية القومية من الصف الأول والثاني لعدم كفاية الكادر المؤهل لإدارة الدولة مما نتج عنه الاستعانة بحديثي التجربة حتى إنهم لم يعاصروا فترة الحكم المايوي، أما الذين يرفضون أن البيروقراطية الإدارية تحولت إلى نخبة اقتصادية في فترة الحكم المايوي فهذا ناشئ من طبيعة الاستبيان موجه إلى الوزراء ورجال الأعمال ومدراء المؤسسات الاقتصادية وأكاديمين في المجالات الاقتصادية وقادة الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان، فالمشاركون كانوا من هذه الفئات والثابت من خلال هذه الدراسة أن الفساد الإداري والمالي المفضي إلى إبراز نخب اقتصادية في فترة الحكم المايوي كان فسادا قاعديا ليس على قمة السلطة السياسية أو قمة الجهاز الإداري كما هو في عهد حكومة الإنقاذ لذا رفضت هذه الفئات الموافقة لعدم علمها بان البيروقراطية الإدارية. في عهد مايو تحولت إلى نخبة اقتصادية.

**البيروقراطية الإدارية هل تحولت إلى نخب اقتصادية في عهد الإنقاذ؟**

| الإجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أوافق | 27 | %67 |
| اتردد | 3 | %8 |
| لا أوافق | 10 | %25 |

المصدر: استبانة الباحث

**جدول رقم ٤-١٠**

طرح الاستبيان سؤالا تقريرياً في أن البيروقراطية الإدارية تحولت إلى نخبة اقتصادية في عهد حكومة الإنقاذ فكان عدد المشاركين أربعون شخصا فجاءت النتيجة أن سبعة وعشرين شخصا ويمثلون ٦٧ . ٥ ٪ من عدد المشاركين يوافقون أن البيروقراطية الإدارية في عهد حكومة الإنقاذ تحولت إلى نخبة اقتصادية بينما عشرة أشخاص ويمثلون ٢٥٪ لا يوافقون وثلاثة أشخاص ويمثلون ٧ . ٥ ٪ يترددون والملاحظ أنه منذ اواخر عهد مايو بدأ تشكل جيل جديد من النخب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية رغم أن الانتماء الطائفي في عهد مايو كان يشكل نوعا من الهوية التي ترتكز اليها المجتمعات في مواجهة الهويات الوطنية الأخرى ولكن في عهد حكومة الإنقاذ أختلف الوضع تماما تبعا لحالة الوعي الجديد والعلم والرغبة في الانفتاح دفعت بجيل كامل للانضمام إلى تيار الإنقاذ بحثاً عن موضع قدم وهذا أمر طبيعي أن تظهر نخب اقتصادية تنتمي إلى البيروقراطية الإدارية في بلد يتسم فيه الوضع الاجتماعي والسياسي بضعف بحيث لا يلعب فيه المجتمع المدني «الصحافة المنظمات الفئوية والجماهيرية الجامعات المراكز المستقلة» إلا دورا هامشيا في صنع القرار ولا توجد أدنى رقابة إدارية من قبل الدولة على أجهزتها السياسية والإدارية مما أفرز وضعا شاذاً، إذ تم إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية والمنظمات الخاصة الموالية للنظام وصرفت عليها أموال طائلة أوكل أمر إدارتها إلى جهاز بيروقراطي موالي للنظام الحاكم حيث قامت مئات الشركات القابضة تحت إدارة هذه الفئات التي تحولت فيما بعد إلى أصحاب شركات ضخمة لا تقوى الرأسمالية التقليدية على منافستها لامتلاكها كل مظاهر القوة سواء كانت السياسية أو الاقتصادية التي تجعلها مسيطرة سيطرة تامة على مجريات الاقتصاد السوداني وهذا ما أكده الاستبيان في أن البيروقراطية الإدارية في عهد الإنقاذ تحولت إلى نخبة اقتصادية استغلت الولاء السياسي والقدرة على التأثير في مواضع اتخاذ القرار الاقتصادي.

**اتخاذ القرار الاقتصادي في عهد الإنقاذ هل يتم خارج مؤسسات الدولة الرسمية؟**

| الإجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أوافق | 39 | %93 |
| اتردد | 1 | %3 |
| لا أوافق | - | - |

المصدر: استبانة الباحث

**جدول رقم ٤-١١**

طرح الاستبيان سؤالا تقريرا في أن اتخاذ القرار الاقتصادي في عهد الإنقاذ يتم خارج مؤسسات الدولة الرسمية عرض الاستبيان على أربعين شخص فكانت النتيجة أن تسعة وثلاثين شخصاً من المشاركين ويمثلون ٩٧ . ٥ ٪ يوافقون على أن القرار الاقتصادي في عهد حكومة الإنقاذ يتم خارج مؤسسات الدولة الرسمية بمعنى لا يوجد معترض وشخص واحد ويمثل ٢,٥ ٪ من جملة المشاركين يتردد.

و الملاحظ أن فلسفة الجبهة الإسلامية القومية من المصالحة الوطنية في عام ١٩٧٧م قائمة على إنشاء مؤسسات مالية خاضعة لإشراف وتوجيه الحزب، بنى حزب الجبهة الإسلامية مؤسساته المالية والاقتصادية من خلال أنشطة البنوك

والشركات المالية من تأمين واستثماروغيرها وقد بدأ العمل من خلال بنك فيصل الاسلامي الذي أنشئ في عام ١٩٧٧م لتمارس هذه المؤسسات المالية أنشطتها في ظل شروط الاستقلال النسبي عن جهاز الدولة وعلى هذه الخلفية توسعت المؤسسات المالية التابعة لحزب الجبهة الإسلامية في عهد حكومة الإنقاذ وأصبحت أكثرديناميكية مستفيدة من شروط استقلالها الكامل عن جهاز الدولة بعد سيطرت الجبهة الإسلامية على نظام الحكم في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م كما استفادت هذه المؤسسات من السياسات الاقتصادية التي طبقت، وكانت هذه السياسات بمثابة الشروط العامة لتكوين شريحة من الرأسمالية المندمجة عضويا في حزب الجبهة الإسلامية القومية وتدريجيا أصبحت تمتلك الجبهة الإسلامية كادراً ضخما يعمل في المجالات الاقتصادية المختلفة خاصة تلك القطاعات غير المنتجة، غير أن الملفت للنظر أن أغلب قيادات الجبهة خاصة اللجنة التنفيذية وهي أعلى هيئة في الحزب تتكون من كبار الرأسماليين مما يعني أن هنالك إندماجا لهذه الشريحة في الدولة وهي ذات السياسات الاقتصادية وعليه تتم مناقشة السياسات الكلية للدولة إبتداءا من المؤسسات التنظيمية الضيقة وثم تعرض على مؤسسات الدولة الرسمية. «في عهد حكومة الإنقاذ القرار الاقتصادي ينبع من الحزب إبتداءا ثم يحال إلى الوزارة المتخصصة لتقديمه إلى الجهاز التشريعي لإجازته وقبل ذلك يجاز من قبل مجلس الوزراء» (٣٠٩). هذا ما أكدته الدراسة الاستبيانية في أن القرار الاقتصادي في عهد حكومة الإنقاذ يتخذ خارج مؤسسات الدولة الرسمية.

**اتخاذ القرارفي عهد مايو هل يتم وفقا للمصلحة الشخصية لقائد المؤسسة أو الوزارة؟**

| الإجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أوافق | 10 | %25 |
| اتردد | 16 | %40 |
| لا أوافق | 14 | %35 |

المصدر: استبانة الباحث

**جدول رقم ٤-١٢**

طرح الاستبيان سؤالا تقريريا في أن اتخاذ القرار الاقتصادي في عهد مايو يتم وفقا للمصلحة الشخصية القائد المؤسسة أو الوزارة، وعرضت الدراسة الاستبيانية على أربعين شخصا فكانت النتيجة أن عشرة أشخاص ويمثلون ٢٥٪ من جملة المشاركين يوافقون على أن القرار الاقتصادي في عهد مايو يتم وفقاً للمصلحة الشخصية لقائد المؤسسة أو الوزارة وأربعة عشر شخصا ويمثلون ٣٥٪ من عدد المشاركين لا يوافقون وستة عشر شخصا ويمثلون ٤٠٪ من المشاركين يترددون في أن اتخاذ القرارفي عهد حكومة مايو يتخذ وفقا للمصلحة الشخصية لقائد المؤسسة أو الوزارة.

من خلال تحليل الدراسة نجد أن هناك مؤشراً يشير إلى أن القرار الاقتصادي في عهد حكومة مايو يتخذ من داخل المؤسسات الراعية للدولة برغم ارتفاع نسبة المترددين ويرجع ذلك إلى أن هذه النسبة العالية ترجع إلى المشاركين في هذه الدراسة رغم إنهم من الفئات المستهدفة في الدراسة الاستبيانية أن جزءاً مقدراً منهم يعد من الأجيال التي لم تواكب حكومة مايو بوعيها السياسي الحالي رغم أنهم يعدون من الكوادر القيادية في الدولة اليوم وهذا يرجع إلى أن حكومة

الإنقاذ استبدلت الكوادر القيادية المعارضة لها بكوادر موالية لها منذ مجيئها إلى السلطة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م.

## الخاتمة:

تناولت الدراسة التركيبة الثقافية الاجتماعية والسياسية للنخبة الاقتصادية الجديدة في السودان في الفترة من ١٩٧٥م - ٢٠٠٠م حيث جاءت الدراسة في أربعة فصول تناول الفصل الأول منها مفهوم النخب وكيفية تشكلها والنظريات المفسرة لها حيث تعرض في ذلك إلى مصطلح الصفوة والنخبة كمصطلحات مترادفة وتعرض من خلال ذلك إلى بدايات استخدام مصطلح الصفوة منذ القرن التاسع عشروتعرض في ذلك إلى تعريفات علماء الاجتماع والسياسة للمصطلح أمثال باريتو وموسكا وماركس ولازويل ومن ثم دلف إلى النظريات المفسرة لظاهرة النخبة وفي ذلك تعرض إلى نظريات الاتجاه التنظيمي «موسكا» والاتجاه السيكولوجي «فلفريد وباريتو» والاتجاه الاقتصادي «جيمس بيرنهام» ومن بعد ذلك تناول المبحث الثاني من ذات الفصل أنواع النخب «الصفوات» حيث تعرض للصفوة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وكيفية تشكلها، كما تناول في ذات المبحث الصفوات في المجتمعات النامية حيث تناول النخب في إفريقيا والنخب العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي الفصل الثاني والذي جاء في ثلاثة مباحث تتبعت مسيرة تطور النخب الاقتصادية في السودان عبر الحقب كأقلية محدودة من المجتمع تمتعت فيه بامتيازات واسعة خلال التغيرات داخل التراكيب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث بدأ تتبع هذه المسيرة في المبحث الأول والذي تعرض فيه لتطور النخب الاقتصادية خلال فترة دولة الفونج والدولة التركية كلٌّ على حدة في مطلب وفيهما تم التعرف على الدور السياسي والاقتصادي الذي لعبته تلك الدول في مسيرة السودان حتى القرن الثامن عشر الميلادي وبالأخص سلاطين الفونج الذين لعبوا دورا بارزا في تطور النظام التجاري في سلطاتهم من خلال ربطهم بالعالم الخارجي مما أدى إلى إفراز نخب اقتصادية وتطورها فيما بعد. كما تناول المطلب الثاني من المبحث الأول تطور النخب الاقتصادية في فترة الحكم التركي المصري ١٨٢١م١٨٨٥م الذي استولى على بقايا النظام السناري وكيف خلقت نخب اقتصادية جديدة حلت محل النفوذ السلطاني وسيطرت سيطرة كاملة على مجريات الحركة الاقتصادية بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي أحدثها الغزو التركي المصري تحقيقا لأهدافه الرامية للحصول على ثروات وإمكانيات السودان الاقتصادية الذي أدى في نهاية الأمر إلى ظهور صفوة اقتصادية حديثة. كما تتبع مسيرة تطور النخب الاقتصادية السودانية في فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري ١٨٩٨م - ١٩٥٦م الذي استولى على البلاد بعد القضاء على الثورة المهدية وأتضح فيه كيف برزت الزعامات والقيادات القبلية كنخبة اقتصادية بفعل السلطات التي منحت لها في إطار الإدارة المحلية وأيضا من خلال التسهيلات التي منحت لها والمتمثلة في الرخص

التجارية وتصاديق المشاريع الزراعية وكل ذلك أدى إلى مراكمة ثروتها وإبرازها كنخبة اقتصادية. كما تبين كيف أن دخول مجموعات من التجار الأجانب اسهم إسهاما فعالا في خلق نخب اقتصادية جديدة من خلال تجارة الصادرات والواردات كما تناول هذا الفصل أثر المشروعات الزراعية الضخم التي أخذها النظام الاستعماري في تطور النخبة الاقتصادية السودانية وأيضا تعرض ذات الفصل في مبحث منفصل لتطور النخبة الاقتصادية في فترة الحكومات الوطنية وكيف ظهرت نخبة اقتصادية جديدة وتطورت بفعل وراثتها للنظام الاستعماري وتم التعرف على هذه النخبة التي قوامها قيادات الأحزاب التقليدية والأرستقراطية الدينية والقيادات التقليدية كما تعرض للصفوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت في فترة ١٩٥٨م - ١٩٦٤م إبان الحكم العسكري الأول والتي تختلف في مكوناتها عن الصفوات السابقة والتي أضعفت بفعل النفوذ العسكري كما تناول تطور النخبة الاقتصادية في فترة الحكم المايوي والتي تختلف كثيرا عن تلك التي سادت قبل ذلك التاريخ نتيجة للتغيرات التي أحدثت في البنيات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الخطط الإستراتيجية الاقتصادية كما بين كيف ساهمت الزراعة المطرية في فترة الحكم المايوي مساهمة فاعلة في تطور النخبة الاقتصادية. وتتبع الفصل مسيرة تطور النخبة الاقتصادية في فترة حكومة الإنقاذ بعد ٣٠ يونيو ١٩٨٩م وكيف سيطر حزب الجبهة الإسلامية القومية على الاقتصاد السوداني وكيف تحول أعضاؤها إلى جزء لا يتجزأ من الفئات الرأسمالية المسيطرة في السودان، وكيف تحولت سياسات وخطط الدول إلى آلية مناسبة لخلق نخبة اقتصادية موالية ودخول مجموعات من القيادات السياسية والبيروقراطية لنادي النخبة الاقتصادية،

أما الفصل الثالث فقد تناول التركيبة الثقافية والاجتماعية للنخبة الاقتصادية الجديدة وأثر جهاز الدولة في تشكلها من خلال ثلاثة مباحث في المبحث الأول تناول التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخبة الاقتصادية الجديدة في السودان في فترة ١٩٧٥-١٩٨٩ جاء ذلك في مطلبين، المطلب الأول وضح فيه ظهور نخبة اقتصادية ثقافية واجتماعية قوامها التكنوقراط المتخصصين في كافة مجالات الوظائف والمهن وأساتذة الجامعات وأن هذه النخبة برزت بفعل سياسات مايو التنموية وأيضا بروزجيل جديد في إطار التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ينتمي إلى المؤسسة العسكرية السودانية «القوات المسلحة» حيث أصبحوا جزءاً مهماً من الطبقة المستنيرة مؤثرين ومتأثرين في التركيبة الاجتماعية السودانية، كما في المطلب الثاني من المبحث التركيبة الثقافية الاجتماعية السياسية للنخبة الاقتصادية في الفترة ١٩٨٩م - ٢٠٠٠م وكيف شهدت فترة الإنقاذ تغيرا دراميا في التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخبة الاقتصادية التي كانت سائدة في السودان وتعرض إلى أن مرد ذلك إلى السياسة التي انتهجتها الإنقاذ منذ مجيئها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م في الاعتماد على القطاعات الاجتماعية التي تبحث عن البديل للولاء الطائفي في إحداث التغير داخل التركيبة الثقافية والسياسية

والاقتصادية، ومن خلال ذلك تشكل جيل جديد في كل المستويات و ازداد نفوذ هذا الجيل من خلال احتكاره للسلطة والثروة بفعل الولاء السياسي. جيل قوامه التكنوقراط في جهاز الدولة من مديري الشركات ومديري المؤسسات العامة وموظفي الدولة. من ثم دلفت الدراسة إلى المبحث الثاني وتناولت فيه أثر العلاقة مع جهاز الدولة في إبراز نخبة اقتصادية جاء هذا المبحث في مطلبين المطلب الأول تناولنا فيه الأثر في الفترة من ١٩٧١م - ١٩٨٥م رأينا فيه أن سياسات الدولة الاقتصادية أسهمت مساهمة فعالة في خلق نخبة اقتصادية جديدة وأن هذه النخبة التي جاءت بفعل سياسات الدولة الاقتصادية مرتبطة ارتباطا مباشرا بنظام الحكم سواء كان هذا الارتباط قائم على الولاء السياسي أو الاجتماعي أو الوظيفي. كما تناول المطلب الثاني من المبحث أثر العلاقة بجهاز الدولة في إبراز النخبة الاقتصادية في فترة حكم الإنقاذ وأن الولاء السياسي أو استغلال النفوذ السياسي والاجتماعي أدى إلى بروز نخبة اقتصادية جديدة مرتبطة ارتباطا مباشرا بجهاز الدولة.

وفي الفصل الرابع والأخير من الدراسة والذي تناول خصائص النخبة الاقتصادية الجديدة في السودان في فترة الدراسة حيث كان هذا الفصل في شكل دراسة استبيانية طرحت إلى وزراء الوزارات الاقتصادية السابقة ورجال الأعمال ومدراء المؤسسات الاقتصادية والشركات وأكاديميين في المجالات الاقتصادية وقادة الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان السابقين حيث جاءت في ثلاث مباحث المبحث الأول منها تناول الجذور الاقتصادية للنخبة الاقتصادية الجديدة في السودان حيث اتضح أنها ليست لها جذور اقتصادية سابقة بل جاءت بفعل السياسات الاقتصادية في مختلف الحقب، أما المبحث الثاني من الفصل فقد تناول أثر الولاء السياسي في إبراز النخبة الاقتصادية الجديدة في السودان. أما في المبحث الثالث والأخير تحدثت الدراسة عن النفوذ الإداري وأثره في إبراز النخبة الاقتصادية الجديدة في السودان وكيف أن البيروقراطية الإدارية في كل الحقب تتحول إلى نخبة اقتصادية

وفقا لما سبق خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: أولا: النخب الاقتصادية الجديدة في السودان ليست امتدادا للنخب الاقتصادية القديمة مما يؤكد صحة الفرضية ثانيا: النخب الاقتصادية الجديدة التي تشكلت في ظل نظامي مايو والإنقاذ لم تنتج لتطور اقتصادي طبيعي بل تشكلت نتيجة للولاء السياسي للنظام، وهذا الشيء يدلل على صدق الفرضية. ثالثا: النخب الاقتصادية الجديدة في السودان تكونت لوجود علاقات متميزة بجهاز الدولة، مما يثبت صحة الفرضية.

## قائمة المراجع


- **الوثائق الرسمية :**

١. جمهورية السودان، المجلس الوطني الانتقالي، دورة الانعقاد الرابعة، الجلسة رقم ٢٦ بتاريخ ٢١ مارس ١٩٩٥ م .

٢. جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي لسنة ١٩٨٧ م و ١٩٨٨ م .

٣. جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد والتخطيط الاقتصادي، العرض الاقتصادي لسنة ١٩٩٠م و ١٩٩١ م .

٤. جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد والتخطيط الاقتصادي، العرض الاقتصادي لسنة ١٩٩١م و ١٩٩٢ م .

- المقابلات :

١. مقابلة مع بدرالدين طه، بمكتبه ، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٥ م.

٢. مقابلة مع بروفيسور محمد هاشم، بمنزله بحي المطار، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٩ م.

٣. مقابلة مع حسن محمد ساتي، بمنزله بالخرطوم شرق بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٥ م.

٤. مقابلة مع محمد هاشم عوض بمنزله بالخرطوم بالخرطوم بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٩ م.

٥. مقابلة مع دكتور عبد الوهاب شيخ موسى، بمكتبه بالخرطوم بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١ م.

- **الكتب :**

١. أبو المعالي عبد الرحمن، الصراع حول السلطة ومستقبل السودان، ج١، (الخرطوم، مطبعة المنيرة) ب.ت

٢. بيترإدوارد، السودان الدولة المضطربة، ترجمة محمد علي جادين، (الخرطوم، مركز محمد عمر بشير) ب ت.

٣. جبرائيل المولد وبينغهام باول، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية ، (عمان، الدار الأهلية للنشر)، ١٩٩٨ م.

٤. حيدر إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، (القاهرة، دار الأمين للنشر)، ١٩٩٦ م.

٥. حيدر طه، الإخوان والعسكر، قضية الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان، ط١، (بدون، نشر مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر)، ١٩٩٣ م.

٦. حمد عمرخاوي، طبيعة الدولة في الإسلام بين العلمانية والحكم الديني، ط١، (الخرطوم: الدار السودانية للكتب)، ٢٠٠٤م.

٧. حسن مكي، الحركة الإسلامية، (الاسكندرية: البنك للنشر والتوزيع) ب ت.

٨. كمال منوفلي، نظريات النظم السياسية، (بدون ناشر، وكالة المطبوعات)، ١٩٨٥م.

٩. مبارك علي عثمان، السودان وعقد التنمية الضائع، ط١، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية)، ١٩٩٧ م.

١٠. محمد إبراهيم نقد، قضايا الديمقراطيةفي السودان، المتغيرات والتحديات، (الخرطوم دارعزة للنشر)، ٢٠٠٢م .

- الصحف والمجلات :

١. صحيفة الأيام «الخرطوم»، بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١م.

٢. صحيفة الأيام «الخرطوم»، بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١١م.

٣. صحيفة الأيام «الخرطوم»، بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٦م.

٤. صحيفة الأيام «الخرطوم»، بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٨م.

٥. عبد الجليل المكي، التبعية والسلطوية، مجلة الدراسات السودانية، العدد الثاني، القاهرة.

- الانترنت:

موقع www.sudanhosting.com